



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

-دراسة حالة الجزائر-

الأستاذ المشرف:

د. بلقربوز مصطفى

إعداد الطلبة:

- جيلالي مريم -

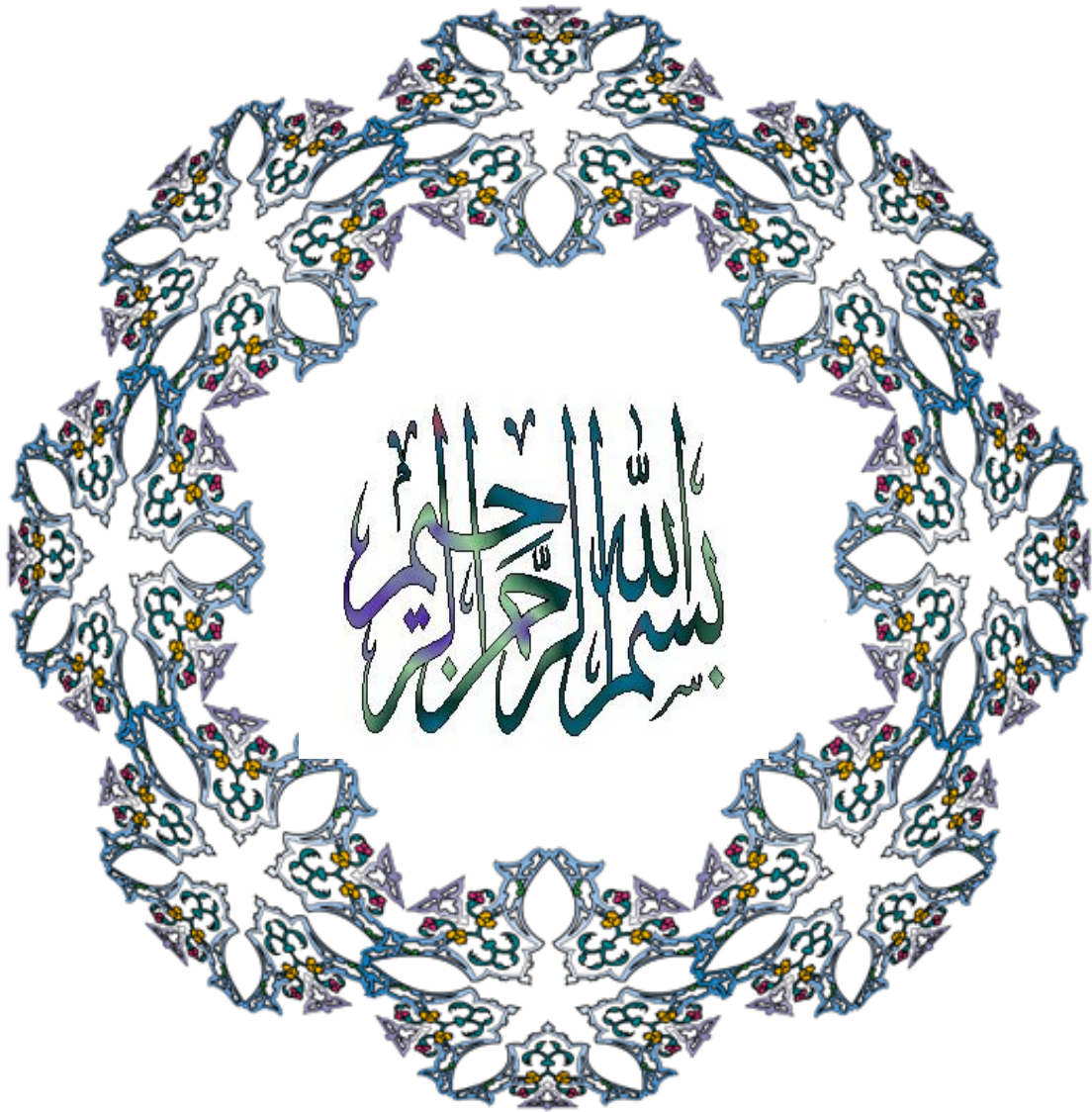
- دحام بدر الدين -

لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أ التعليم العالي	أ.د. سدي علي
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر ب	د. بلقربوز مصطفى
مناقشا 01	أستاذ محاضر أ	د. حواس أمين
مناقشا 02	أستاذ محاضر أ	د. بالعجين خالدية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/09.....

السنة الجامعية : 2022/2021



كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الأحد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على ما أنعم علينا من قوة
وصبر، وعلى توفيقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، نتقدم بالشكر إلى الدكتور
بلقربوز مصطفى على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته
وإرشاداته طيلة مدة إنجازها.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن
انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين
والتجديد.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من
قريب أو من بعيد.

وآخر دعوانا أن نحمد الله رب العالمين والصلاة على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا مُحَمَّد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن لهما الفضل بعد الله في وجودي، وريياني وسهرا
على راحتي إلى الوالدين أطال الله عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية.

إلى إخوتي: جلول، عبد القادر، بومدين.

إلى أخواتي: فاطمة، جوهر، زهرة.

إلى أولاد أخي: ريتاج، رياض.

إلى كل أصدقاء الدرب والزملاء.

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد.

أهدي هذا العمل آملة من الله التوفيق والسداد.

إهداء

قال الله تعالى: " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن

أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل.03.

هانحن اليوم اولحمد لله بعد خلاصة مشوارنا بين ضفتي هذا العمل المتواضع

إلى من حملتني ووضعتني هنا

إلى من غمرتني بحنانها إلى التي كانت كل يوم تنتظر نجاحي وتوفيقني

أكتب هذا الاهداء إلى أمي الطاهرة رحمة الله عليها وجعل قبرها نورا وضياء

إلى من كان يحترق كالشمعة ليضيء لي الطريق

إلى من رباني ومنحني الثقة

قائدي في الحياة أبي حفظه الله وأطال في عمره

إلى زوجتي الغالية حفظها الله ورعاها

إلى اولادي الأعزاء جعلهم الله من اهل العلم

إلى كل من يملك مكانة في قلبي وأملك مكانة في قلبه كل من وسعهم قلبي ولم

تسعهم ورقتي

الفهرس

شكر وعرهان

إهداء

فهرس الموضوعات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة أ-د

الفصل الأول: الإطار النظري لنوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات 11

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات 11

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات 12

المطلب الثالث: نظريات النوعية المؤسساتية 15

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر 19

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 19

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر 20

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء دوافعه وأبعاده وآثاره المحتملة 19

الفصل الثاني: دور نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر 39

المطلب الأول: أهمية النوعية المؤسساتية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر 39

المطلب الثاني: التناسق المؤسساتي و الإستثمار الأجنبي المباشر 42

المطلب الثالث: آليات تأثير المؤسساتية في استقطاب إستثمار أجنبي مباشر 44

المبحث الثاني: الدور الوظيفي المؤسساتي و العوامل المحفزة لعقد ضمان الاستثمار 50

المطلب الأول: تأمين المستثمر الأجنبي 50

المطلب الثاني: تنمية الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر 53

المطلب الثالث: العوامل المحفزة لعقد ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر 58

الفصل الثالث: المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر-

المبحث الأول: تحليل تطور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
المطلب الأول : الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر	73
المطلب الثالث : حوافز و الضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	78
المبحث الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	85
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	85
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر	87
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات الدولية	92
خاتمة	103
قائمة المصادر والمراجع	107

الملخص

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول البيانية

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
86	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2021)	1-3
88	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من (2002-2018)	2-3
90	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمر فيها.	3-3
91	أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2013 - 2017.	4-3
93	مؤشر الحرية الاقتصادية من سنوات 2015 - 2021.	5-3
94	المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	6-3
95	تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2016-2018)	7-3
96	تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2007-2021)	8-3
98	المكونات الفرعية للمخاطر السياسية	9-3
99	المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية	10-3
100	المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر الاقتصادية	11-3

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
26	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	1-1
40	العلاقة المتبادلة بين المحددات العميقة للدخل	1-2
43	التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر	2-2
87	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2021)	1-3
89	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من (2002-2018)	2-3
90	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمر فيها.	3-3

مقدمة

لقد أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية، تتنافس مختلف الدول، سواء كانت متقدمة، ناشئة أو نامية للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، كما يعتبر حشد الاستثمار وضمأن مساهمته في تحقيق أهداف النمو التنموية أولوية لبلدان العالم كافة، في نفس السياق يأتيه الجيل الجديد من سياسات الاستثمار الذي يشير إليه تقرير الاستثمار العالمي 2012 لمؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (uncatad) ليؤكد بأنه إذا أريد لسياسة تعزيز الاستثمار أن تأتي بنتائج مستدامة فيجب أن تكون مصحوبة، إن لم تكن مسبقة بوضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة.

ومن جهة أخرى برزت مؤخرا نوعية المؤسسات وهي "القواعد التي تحكم العلاقات بين العاملين في الاقتصاد" كمتغير يساهم في تفسير الفروق في النمو بين الدول، ولكنها توسعت للتأثير على التجارة والانفتاح الاقتصادي وبشكل خاص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضمأن حقوق الملكية، إنفاذ العقود، نقل المعلومات وإدارة المنافسة في الأسواق، ووجود قوانين ولوائح تنظيمية متسمة بالوضوح والشفافية والاستقرار، بالإضافة إلى توفير التمويل، غياب الفساد... إلخ، عوامل تساهم جميعها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتهدف جهود البلدان النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن البعض من هذه البلدان قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشاريع إلا أن عدم توفر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشاريع، وقد اهتم عدد من الباحثين بدراسة العلاقة بين نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى كل من (North وThomas 1937) : "أن النوعية المؤسسية تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات، فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية محدودة المخاطر القانونية والاقتصادية، فعالية الحكومة، تكون العقبات البيروقراطية بها محدودة والوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مؤمنا، وبالتالي من المرجح أن تزده فيها الأعمال وتزيد الإنتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، اما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد أو المطلب البيروقراطية الخانقة تجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقسن وتعطيل نشاط

السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضاً في مستويات رأس المال البشري والمادي، نمو العمالة وانخفاضاً في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي".

تهدف الدراسة إلى إظهار أهمية النوعية المؤسساتية لتهيئة المناخ المناسب لقدم المستثمر الأجنبي للجزائر، حيث ينتظم البحث في جانبين:

جانب نظري تم من خلاله رصد لمختلف الأدبيات الاقتصادية الذي تناول اثر أثر مختلف الإصلاحات المؤسساتية على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي مع التركيز على الميكانزمات التي يمكن من خلالها مساهمة نوعية المؤسسات على تحسين مناخ الاستثمار وتناول الجانب التطبيقي بتحليل مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسساتية، حيث أظهرت الدراسة أن بنيتها المؤسساتية لم تصل بعد إلى المستويات والمعايير المرجوة مقارنة مع بعض الدول خاصة دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مما كان له أثر سلبي على مناخ الاستثمار.

أولاً: طرح الإشكالية:

مما سبق سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف تساهم المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

ويمكن تجزئة هذا التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي ميكانزمات تأثير المؤسسات على مناخ الاستثمار.

- ما هي آليات تأثير المؤسساتية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وما هي وضعية البيئة المؤسساتية ومؤشرات

تقييمها في الجزائر.

ثانياً: الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة نقترح مجموعة من الفرضيات والتي تتلخص فيما يلي:

- إن نوعية المؤسسات الجيدة المتوفرة في البلد المضيف تعطي الثقة للمستثمر عند عملية تقييمه

للبلد المستهدف للاستثمار.

- وجود علاقة بين نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الكفاءة الاقتصادية لدولة ما تخضع أساسا للبيئة المؤسسية حيث يمكن أن تؤثر جودة المؤسسات على مناخ الاستثمار من خلال عدة قنوات مباشرة وغير مباشرة.

- يساهم التحسن التدريجي لمؤشرات تقييم البيئة المؤسسية في الجزائر لاسيما مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الشفافية... إلخ إلى تحسين جاذبية الدولة واستقطابها لحجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على محدد مهم من محددات مناخ الاستثمار الأجنبي ألا وهو نوعية المؤسسات السائدة في البلد إذ تشير العديد من الدراسات الميدانية أن نوعية المؤسسات تعتبر محدد غير اقتصادي الذي لعب دورا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وإظهار مدى تأثير نوعية المؤسسات على المناخ الاستثمار في الجزائر.

رابعا: أهمية الموضوع:

أ- أسباب ذاتية: الميول الشخصي لمجال الدراسة والرغبة في دراسة مواضيع الساعة في ميدان الأعمال عموما وباعتبار موضوع الاستثمار بصفة عامة واحد من أهمها فقد وقع اختيار البحث لمعرفة نوعية المؤسسات ودورها وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- أسباب موضوعية:

- بروز تعاظم جهود العديد من الدول ومن بينهم الجزائر لتوفير المؤسسات ذات كفاءة ونوعية جيدة توفر بيئة مؤسسية ملائمة.

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية.

- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

خامسا: الحدود الزمنية والمكانية :

على اعتبار أن العلاقة بين نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي تتسم بالتغيير فسوف يتم معالجة الدراسة ضمن الإطار والحدود الآتية:

- الإطار النظري والمفاهيمي للمؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية النوعية المؤسساتية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الإطار الزمني للدراسة والمتمثل لتحليل وضعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة المؤسساتية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2015.

سادسا: منهجية وأدوات البحث:

تعتمد هذه الدراسة سعيا لتحقيق أهدافها على منهجين:

- المنهج الوصفي: لتشخيص وتحليل نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- المنهج التحليلي: يهدف إلى تحليل الأثر الذي يمكن أن تتركه الإصلاحات المؤسساتية على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أما فيما يخص الأدوات التي سنستخدم عليها في هذه الدراسة فتتمثل في المصادر والمراجع الأساسية والمقالات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية.

سابعا: صعوبات البحث:

- نقص المراجع مما دفع بنا إلى استعمال المذكرات أكثر من الكتب خاصة فيما يتعلق بالجانب الخاص بالنوعية المؤسساتية.

- وجود نقص في أداء المواقع الالكترونية التابعة للهيئة الحكومية الرسمية الوطنية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

بعد البحث حول أهم الدراسات التي تناولت معرفة أثر النوعية المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تلخيصها فيما يلي:

دراسة ل: أحمد بلقاسم بعنوان "نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر" مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة وهران، سنة

2012-2013، هدفت إشكاليتهما إلى تحويل أثر النوعية المؤسساتية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2006-2011 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وتقديم معلوماته بطريقة المربعات الصغرى MCO، وبالتركيز على المحددات المؤسساتية المتمثلة في متغير التنافسية، متغير المخاطر القطرية، متغير الحرية الاقتصادية والشفافية، وخلص الباحث إلى تأكيد وجود علاقة سببية بين مدى تأثير النوعية المؤسساتية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ما يدل على أن نوعية المؤسسات عنصر مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث أنها تعد محدد رئيسي لاتخاذ القرار لدى المستثمرين الأجانب، ما جعل الباحث يصوغ بعض من المقترحات التي تساعد على إعطاء بعد استقرائي في المستقبل من بينها:

- لا تكفي الأطر القانونية والتشريعية على خلق بيئة مؤسساتية ملائمة بل يجب توافر جميع عناصر لبيئة المؤسساتية من بيئة اقتصادية، سياسية، تكنولوجية ودولية، قصد جعلها أكثر جاذبية لاستقطاب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- التركيز على إبراز سياسة واضحة في الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مبينة على أطر مؤسساتية الموفرة للضمانات وتسهيل ممارسات الأعمال وعدم التركيز على سياسة منح الحوافز والامتيازات وخاصة التخفيضات والإعفاءات.

دراسة ل: مفتاح صليحة "نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية -"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، سنة 2019-2020، هدفت هذه المذكرة إلى تحديد أثر النوعية المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترتي 1996-2018 و 1984-2018، لهذا الغرض تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء، جزأين نظريين، وجزء تطبيقي، حيث عرض الجزء الأول المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتم التطرق في الجزء الثاني إلى النوعية المؤسساتية كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزء الثالث فخصص لدراسة تحليلية وقياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة القياسية بعد استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية المتباطئة ARDL ونموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، وجود ضعف في مؤشرا النوعية المؤسساتية

السياسية المتمثلة في مؤشرات الحوكمة الستة KUAFNANN ومؤشرات المخاطر السياسية وما أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في المدى الطويل في حين كانت مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن مؤسسة Héritage Fondation والتي تقيس النوعية المؤسساتية الاقتصادية تأثير إيجابي ومهم على تدفقات الاستثمار في الجزائر على المدى القصير.

دراسة ل: عثمانى ميرة، خبابة عبد الله، "نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، سنة 2019، تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية نوعية المؤسسات لتهيئة المناخ المناسب لقدم المستثمر الأجنبي للجزائر، حيث ينتظم البحث في جانبين: جانب نظري تم من خلاله رصد مختلف الأدبيات الاقتصادية التي تناولت تحليل أثر مختلف الإصلاحات المؤسسية على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي مع التركيز على الميكانزمات التي يمكن من خلالها مساهمة نوعية المؤسسات لتحسين الاستثمار. وتناول الجانب التطبيقي بتحليل مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسسية حيث أظهرت الدراسة أن بنيتها المؤسساتية لم تصل بعد إلى المستويات والمعايير المرجوة مقارنة مع بعض مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط مما كان له أثر سلبي على مناخ الاستثمار.

دراسة ل: سي لعفيف ، "عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة حسب نموذج الجاذبية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2015-2016، تهدف هذه الدراسة إلى استعراض نظري للاستثمار الأجنبي ومناخ الاستثمار والمؤشرات الخاصة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتناولت تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ووضع الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات الاقتصادية.

دراسة ل: عبد الحكيو قلوب، الغالي بن براهيم، "مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية والآداء العملي - دراسة تقييمية لمؤشرات دولية خلال الفترة 2001-2018"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، سنة 2021، تهدف هذه الدراسة إلى تحلي مناخ الاستثمار في الجزائر وتسلط الضوء على الجهود المبذولة لتحقيق الأسس النظرية لمناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الدولية، لذلك استخدمت منهج تحلي لتقييم الأداء العملي من خلال أهم مؤشرات الدولية لفترة 2001-2018،

خلصت الدراسة إلى أن هناك محددات موجبة دون فعالية لجذب رؤوس الأموال المنتجة بسبب الإدارة البيروقراطية ومدركات الفساد، وعليه فغن تفعيل معايير التنمية البشرية اعتمادا طرق التسيير الحديثة والشفافية تؤدي إلى جدوى مختلف المحددات لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر.

مايميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة الذكر هو اننا حاولنا معرفة اهمية الاستثمارات المباشرة بالنسبة لشركات عبر الوطن في الخارج ، في ضوء الدوافع والعوامل المحددة لاستثمارات تلك الشركات حيث ان هناك دوافع مختلفة تباشر اثرها على مختلف استثمارات الشركات عبر الوطن في الخارج، وعلى التوسع في هذه الاستثمارات ، الدوافع المحددة لاستثمارات الشركات عبر الوطن في قطاع الصناعة تختلف بحسب الأنشطة والصناعات ، دوافع السعي الى الحصول على الموارد الطبيعية ، دوافع البحث عن الاسواق ، دوافع السعي الى حيازة الاستراتيجيات .بالاضافة الى هذا البحث حاولنا ان ندرج تأثير النوعية المؤسسية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 201-2021 .

تاسعا: خطة البحث:

لقد اتبعنا لإنجاز هذا البحث المنهجية التالية:

ثلاث فصول سبقتهم مقدمة عامة وينتهي بخاتمة عامة.

تناول الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث شمل على مفهوم المؤسسات وأنواعها، نظريات النوعية المؤسسية، إضافة إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له وأهميته ف ضوء دوافعه وأبعاده وآثاره المحتملة.

تم التطرق في الفصل الثاني إلى دور نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث شمل أهمية النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر، التناسق المؤسسي والاستثمار الأجنبي المباشر، ثم آليات تأثير المؤسسية في استثمار أجنبي مباشر، إضافة إلى تأمين المستثمر الأجنبي وتنمية الدولية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مع ذكر العوامل المحفزة لعقد ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويستعرض الفصل الثالث تطور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حيث شمل الإطار المؤسسي والقانوني للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، الحوافز والضمانات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،

إضافة إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حيث شمل تدفق الاستثمار إلى الجزائر وتوزيعه القطاعي والجغرافي وتقييم مناخ الاستثمار حسب بعض المؤشرات الدولية.

الفصل الأول

الإطار النظري لنوعية المؤسسات

والاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

في ظل التغيرات والتحولات الكبيرة التي تميز المحيط الاقتصادي العالمي من عدم الاستقرار في البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، البيئة القانونية والبيئة الاجتماعية. يعتبر تحسين بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات في اقتصاديات العديد من الدول من بين التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي استقطاب حجم أكبر من المشاريع الاستثمارية. ونظرا للدور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المصنف استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية، كما اجتهد الباحثون الاقتصاديون على صباغة مجموعة من التغيرات الظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أصبح يطلق عليها نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه النظريات تهتم بدراسة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر من طري عملية الاستثمار هما المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة.

يتجلى البعد النظري والمفاهيمي للمؤسسات في محاولة الاستخدام الأمثل لمصطلح المؤسسات الذي يمر بعدة مراحل تاريخية وصولاً للاستخدام الحديث في أدبيات الفكر الاقتصادي، ومنه يمكن تحديد أنواع المؤسسات ونظريات النوعية المؤسساتية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات

مفهوم المؤسسات:

يجمع أغلبية الباحثين الذين يتناولون فكر الاقتصاد المؤسساتي أن تعريف Douglas North للمؤسسات يتميز بنوع من الدقة والشمولية، فالمؤسستين من وجهة نظر North هي القيود التي استتبطها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الديساتير، القوانين وحقوق الملكية)¹، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) والتي تحدد التفاعلات بين المتفاعلين الاقتصاديين². كما يعرفها في موضوع آخر: "المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما أو أكثر رسمي، هي قيود موضوعة إنسانيا والتي تشكل الفاعل البشري"³.

كما تعرف بأنها أطراف تنظيمية معينة وأساليب إجرائية⁴ أي هي أنظمة محفزة، تقدم دليل موجهها للسلوك الإنساني وهي تفرض عقوبات وتمنح مكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من أشياء⁵.

¹ - مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بالعباس، (2020/2019)، ص 78.

² - أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، "المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة تيارت مستغانم، 2015، ص 150.

³ - أمين حواس، أحلام الهواري، المؤسسات كمحدد رئيسي للأداء الاقتصادي للبلدان، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 08، جامعة مدينة، 2017، ص 126.

⁴ - ناجي بن حسين، دور العوامل المؤسساتية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المناخ - إشارة حالة الجزائر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنجة، المجلد 29، العدد 02، 2009، ص 710.

⁵ - سبتي فوزي، زوين إيمان، نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38 - 39، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 489.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات

لقد أشار Acemoglu و Robinson (2012) في كتابها "لهذا تفشل الأمم؟ why nations fail" إلى أن البلدان تختلف من حيث تجامها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد، والحوافز التي تحرك وتدفع الناس. فما هي أنواع المؤسسات؟

1- تصنيف Acemoglu و Robinson:

أ- المؤسسات الاستغلالية: اختبار مصطلح الاستغلالية للتعيميم عن هذا النوع من المؤسسات صائب جدا لأن هذه المؤسسات غالبا ما تشكل من قبل أولئك الذين يتحكمون في السلطة السياسية لاستخراج واستغلال الموارد على حساب بقيمة المجتمع، فهي مؤسسات تتميز بالاستبدادية والنظام الاقتصادي¹.

ب- المؤسسات الجامعة: هو السماح لكل شخص بالانغماس في الاقتصاد على أساس متساو ومن سمات المؤسسات الجامعة هي الجمع بين التخطيط المركزي وبين التعددية أي أنه يجب أن تكون الدولة قوية بما يكفي لإبقاء القوة الخاصة ضمن حدود معينة وأن تكون في الوقت نفسه خاضعة لسيطرة لطة سياسية مشتركة على نطاق واسع².

2- تصنيف North:

أ- المؤسسات الرسمية:

حسب نورث 1990 فإن المؤسسات الرسمية هي القواعد والتشريعات بواسطة السلطات السياسية والتشريعية لتعريف التفاعل في المجتمع وقسم دوغلاس هذه المؤسسات إلى ثلاثة أصناف:

- القواعد السياسية: وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قرار الأساسي.

- القواعد الاقتصادية: وهي التي تعرف حقوق الملكية وهي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية والدخل المشتق عنها والقدرة على نقل الأصل والمواد.

¹ - مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² - أمين الحواس، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص 152.

- العقود: وهي التي تضمن مثلا ترتيبات خاصة في التبادل وتسهل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي¹.

ب- المؤسسات غير الرسمية: عرف نورت دوغلاس المؤسسات غير الرسمية على أنها منتج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين، والتي تتجسد في شكل العادات، التقاليد، الأعراف، القيم والأخلاق، اللغة والديانات².

3- تصنيف Dani Rodrik:

حسب داني رودريك يوجد أربع أنواع من المؤسسات (Rodrik pp8-9).

أ- مؤسسات حقوق الملكية والعقود: أغلبية الأعمال الحديثة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي ركزت على أهمية مجموعة معينة من المؤسسات، على وجه التحديد تلك التي تحمي حقوق الملكية وتضمنه تنفيذ العقود وتسمى بالمؤسسات الخالقة للسوق وفي غايتها الأسواق أما غير موجودة أو أداؤها سيء للغاية، وتجدر الإشارة هنا إلى حقوق الملكية تتعدى الموافقة على تمرير قانون خاص هذه الملكية فالتشريع بحد ذاته ليس كافيا لضمان حقوق الرقابة كما أن حقوق الملكية يجب أن تكون مطلقة بل يجد أن تتحد من قبل كل مجتمع بحيث تحدد الملكية المسموح بها، والقيود الواجب المتبعة بها.

ب- مؤسسات تنظيم السوق: تفضل الأسواق عندما يمارس المشاركون إهمالا ضد التنافسية والقائمة على الخداع، كما تفضل الأسواق عندما لا تستطيع أن تأخذ بمهين الاعتبار التأثيرات الخارجية والتصورات التكنولوجية وتفضل أيضا عندما لا تتوفر المعلومات الملائمة وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات الخطأ. لذلك لا بد من المؤسسات تنظم السوق وتعمل على تنسيق ما بين القطاع العام والخاص والأنظمة التحذيرية المبكرة ضد الأزمات. تشمل هذه المؤسسات على سبيل المثال الهيئات التنظيمية في الاقتصادات، النقل والخدمات المالية.

¹ - لطفني مخزومي وآخرون، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الفنية بالموارد -دراسة قياسية للفترة 2000-2012-، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016، ص 58.

² - لطفني مخزومي، عصام جواد، التحليل القياسي للنوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي - دراسة لعينة من الدول العربية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة الواد الجزائر، 2016، ص 249.

ج- **مؤسسات استقرار السوق:** على وجه التحديد، هي تلك التي تضمن تضخم منخفض. تقليل تقلب الاقتصاد الكلي، وتنجذب الأزمات المالية. والأمثلة تشمل البنوك المركزية. أنظمة سعر الصرف والقواعد المالية والضريبة. مع الإشارة إلى ضرورة استقلالية البنوك المركزية (الكواز، 2009، ص 25).

د- **مؤسسات اللامركزية للضمان الاجتماعي:** شهد القرن العشرين تسارعا ملحوظا في أهمية برامج الضمان الاجتماعي العامة في البلدان المتطورة المعتمدة على آلية الأسواق، حيث تتم أهمية التامين الاجتماعي من كونه يضمن الشرعية على اقتصاد السوق، حيث يضمن اتساق هذا الاقتصاد مع التماسك الاجتماعي، والحد من عدم الاستقرار والصراع الاجتماعي.

4- تصنيف المؤسسات حسب التخصص:

بالنظر إلى صياغة دور الدولة يظهر من المهم بناء مؤسسات تتناسب مع مختلف مجالات نشاطاتها، بحيث تساعد على القيام بمهامها الأساسية، وهي "تأخذ شكل المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية، بحيث يمكن التطرق إليها على النحو التالي:

أ- **المؤسسات السياسية:** فهي تشمل مكونات النظام السياسي وممارسة السلطة في الدول وهي المسؤولة عن إنتاج وإنشاء المؤسسات الأخرى، تقوم مجموعة من المهام السياسية وخاصة توفير الأمن والاستقرار السياسي، يحكمها مبدأ الفصل بين السلطات وامتلاكها من:

- مؤسسات السلطة التشريعية على اختلاف سمياتها.

- مؤسسات السلطات القضائية والتنظيم القضائي.

- مؤسسات السلطات التنفيذية المتمثلة في الحكومة والأجهزة الحكومية.

ب- **المؤسسات الاقتصادية:** المؤسسات الاقتصادية تشكل المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي، كونها الضامن لجعل القواعد والسياسات الاقتصادية قابلة للتطبيق في واقع ممارسة حقوق الملكية والتعاقد بالإضافة إلى الأسواق وهي "تشمل تنظيم وتنسيق جميع العلاقات الاقتصادية، تبادل، توزيع، ومن أهمها نجد:

- المؤسسات التي تنظم نشاط الأسواق.

- المؤسسات التي المعنية بالسياسة النقدية وأنظمة أسعار الصرف والمالية العامة والضرائب.

- المؤسسات المساعدة على تنشيط ومراقبة الكيانات القانونية لممارسة الأعمال.

- ج- المؤسسات القانونية: فهي المؤسسات التي تهتم على حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، تحقيق العدالة وتعطي فعالية للنظام القضائي في الدولة ومن أهمها:
- المحاكم على اختلاف أنواعها.
 - المساعدين القضائيين من محامين، محضرين، خبراء... إلخ.
- د- المؤسسات الاجتماعية: هي حصيلة النشاط والسلوك الإنساني، تنشأ نتيجة رغبة الفرد في إشباع الحاجات التي لا يستطيع إشباعها منفردا ومن أبرزها:
- المؤسسات التعليمية والثقافية.
 - مؤسسات الرعاية الصحية.
 - مؤسسات توفير الحماية الاجتماعية¹.

المطلب الثالث: نظريات النوعية المؤسساتية

هناك عدة نظريات تقوم على تحليل وتفسير ظاهرة نوعية المؤسسات وهي:

1- نظرية كفاءة المؤسسات:

حسب الطرح الذي تزعمه Coase فإن هذه النظرية تقوم في عملية التحليل عن بعد الاقتصادي أو المنهج الاقتصادي باختيار المجتمع للمؤسسات الفعالة التي تزيد من الدخل الاجتماعي للبلد، مع توزيع هذه المكاسب بعيدا عن تدخل السلطة السياسية، بوجود مؤسسات في بلد غير مفيدة لمجموعة معينة ومفيدة للمجموعة الأخرى، يجعل من مصلحة المجمعتين الدخول في مفاوضات قصد تعديل المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة التي تعمل على تقييم الفائدة للجميع. بحيث يتم إقصاء المؤسسات غير الفعالة التي تعرقل تعظيم الدخل لكل مجتمع، أما حسب توماس ونورث فقلد اعتبروا إنشاء المؤسسات هو خيار اقتصادي قائم على مقارنة التكاليف مع الفوائد المترتبة على إنشائها.

¹ - بلقاسم أمجد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، جامعة وهران، ص 46.

إلا أن هذه النظرية لم تستطع تقسيم النوعية المؤسساتية بشكل جيد، فعلى سبيل المثال لو أن كل البلدان قامت باختيار المؤسسات التي تعظم من دخلها، في هذه الحالة فغن تقسيم الفروق في مداخليل البلدان لا يمكن تفسيرها بعدم وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة.

2- نظرية الاختلافات الثقافية:

تشير هذه النظريات إلى أن الاختلافات الثقافية والمعتقدات الإيديولوجية بالمجتمع أهمية في تفسير الاختلاف في نوعية المؤسسات بين البلدان، فالمجتمعات تتفاوت فتكوينها الثقافي الذي يمثل قوة ضعف تقييد البلدان في اختيار مؤسسات فعالة وذات نوعية جيدة تعود بالنفع على المجتمع وتحقيق مداخليل إلى أن هذا الافتراض الذي دعمه كل من Acemoglu و Rolinson لم يكن كافيا لتقسيم نوعية المؤسسات باعتبار أن القيم الثقافية والإيديولوجية تضمن توفر المؤسسات فعالة وقوية وبالتالي سوف يقضي على الربح ويسمح بالتوزيع العادل للثروة، وهذا لا يصب في مصلحة تعظيم منافع النخبة التي لها سلطة ضاغطة أقوى من المجتمع في اختيار نوعية المؤسسات في بعض البلدان¹.

3- نظرية الاختلافات التاريخية:

وفق البعد التاريخي يتقاسم أفكاره الكثير من المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة، تتشكل نوعية المؤسسات نتيجة الأحداث التاريخية السائدة في فترة زمنية محددة، فهي طبيعة المؤسسات عن طريق الاستمرار في توليد تأثيرات مختلفة. تحليل نظرية الاختلافات التاريخية يعتبر أن قواعد النظام القضائي في البلدان هي نتيجة الأحداث التاريخية، ومدى تأثير ذلك في إنشاء مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة قادرة على حماية حقوق الملكية الخاصة، ونتيجة أسباب تاريخية يوجد لدى عدى بلدان مؤسسات موروثية ولازالت مستمرة وقائمة، هذا النهج يتجاهل أو يعطي أهمية لفترة البلدان على إنشاء مؤسسات جديدة أو تعديل المؤسسات الموروثة مما يكرس فكرة الحتمية المؤسساتية.

¹ - مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

ودون التقليل من أهمية البعد التاريخي في تفسير ظاهرة نوعية المؤسسات أو الجودة المؤسساتية بين البلدان إلا أنه توجد حقائق علمية تظهر إمكانية تغيير طبيعة المؤسسات القائمة الموروثة نتيجة الأحداث التاريخية وإقامة مؤسسات جديدة¹.

4- نظرية النهج السياسي:

يقضي النهج السياسي بأن المؤسسات لا يتم اختيارها من قبل المجتمع ولكن بواسطة مجموعة من الأفراد التي تمارس السلطة في فترة زمنية محددة، ونتيجة لتضارب المصالح قامت هذه المجموعة بإنشاء مؤسسات تسعى لتحقيق مكاسبها الشخصية وليس مكاسب المجتمع، ويؤكد "نورة" (Voth) أن هناك فرق بين المؤسسات التي تم إنشاؤها من قبل أصحاب القرار في السلطة السياسية والقائمة على تعظيم مكاسب الشخصية، والمؤسسات التي تسعى لتعظيم مكاسب المجتمع كله، المؤسسات في هذه المستوى لا تؤثر فقط بمعدل الدخل ولكن على كيفية توزيعه، لأن جميع الأفراد في المجتمع لا يستفيدون بنفس القدر من المكاسب الناتجة من المؤسسات القائمة على اعتبار تضارب المصالح وقرار من يمارس السلطة السياسية. في إطار البعد السياسي يمكن اعتماد مجموعة من المحددات الأساسية لإقامة مؤسسات ذات نوعية فعالة هي:

- وجود مؤسسات فعالة وقوية مرتبطة بعدم تركيز السلطة، مع وجود مؤسسة سياسية تحد من سلطة أصحاب القرار السياسي، وفي غياب ذلك يتجه أصحاب السلطة السياسية إلى إقامة مؤسسات اقتصادية من مكاسبهم الشخصية على حساب الدخل الإجمالي للمجتمع.
- التوزيع العادل للدخل والاستثمار يؤدي إلى المساواة في توزيع السلطة السياسية الفعلية، وعلى العكس فإن مستويات منخفضة من عدم المساواة في الدخل يجعل من الضروري الاهتمام بإنشاء وظهور مؤسسات فعالة وذات نوعية جيدة.

¹ - بلقاسم أمجد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

- وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تكون عقبة أمام إقامة مؤسسات فعالة وجيدة لأنها توفر مداخل كبيرة وهي بذلك تهديد لأصحاب القرار وفي السلطة السياسية قصد إقامة مؤسسات تعمل على مصادر تلك المكاسب لحسابهم بعيد عن مكاسب المجتمع.
- النظريات المفسرة لنوعية المؤسسات على اختلافها وترابطها مع بعضها البعض، فهي مفهوم أهمية وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة، دون إهمال دور النظريات الأخرى إلى أن نظريات النهج السياسي تمثل محور تحقيق الجودة المؤسسية في ظل الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين البيئة المؤسسية¹.

¹ - بلقاسم أمجد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال مصادر التمويل الخارجية، وقد عرف كمعتبر من الدراسات والأبحاث المعمقة تناولت المفاهيم والنظريات المفسرة له، إضافة إلى أهميته وهذا ما يستم التعرف عليه في المبحث التالي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة مفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر من بينها ما يلي:

يعرف بأنه نوع أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر" وإلى المؤسسات باصطلاح مؤسسة الاستثمار¹.

ويقصد به أيضا الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في موضوع معين في اقتصاد غير الجهة المستثمرة. وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع، وهذا الاستثمار يمكن أن يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات وتشغيلها تحت إشرافهم ومن أبرز أمثلتها شركات النفط الأجنبية التي مارست استخراج النفط من وتسويقه وشركات استخراج الثروات الطبيعية وإنتاج المواد الأولية².

يعرف البعض الآخر الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتمثل في ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددتين في دولة أخرى³. وبصفة عامة الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل التوظيفات المالية في الأصول الثابتة¹.

¹ - ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 98.

² - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 171.

³ - حديد علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص 03.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر

جاءت هذه النظريات لتفسر جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز مدى أهميته، خاصة وأنه هناك طرفان في عملية الاستثمار (المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة)، فتعددت وتداخلت وتباينت وجهات النظر إلى المستثمر الأجنبي المباشر، ما أدى إلى وجود معارضين للاستثمار الأجنبي المباشر، أصحاب النظرية التقليدية وموادين له أصحاب النظرية الحديثة.

1-1. التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد استند التحليل الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر على فرضيات عديدة أهمها ملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للمواد والحريات².

1-1-1. النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على كثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات متعددة الجنسيات أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات ومن بينها ما يلي³:

- صفر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر الممكن من الأرباح الناتجة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

¹ - سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير، جامعة سطيف، 2009-2010، ص 04.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 55.

³ - عبد السلام أبو القحن، نظريات التداويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، 2001، ص 14.

- أن ما نتيجته الشركات متعدد الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتواءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية..

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرصة المنافسة التامة وهي فرصة غير واقعية.

1-1-2. النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول خاصة الدول النامية منها ومن ثم تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف الفائدة من دولة إلى أخرى، غدت ترى أن رأس المال سينجذب نحو المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، فـرأس المال يتحرك من بلد إلى آخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي "يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرة نسبية"¹. كما يعتبر (Ohlin Bretil (1993 أول من أعطى تفسير لظاهرة تحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد المال راجع لاختلاف سعر الفائدة. بافتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال ستنقل بحرية من سوق لآخر، حيث أم معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول².

ومن انتقادات هذه النظرية أنها تستطيع التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث حصرت اهتمامها في انتقال رؤوس الأموال وأهملت العناصر الأخرى المكونة للاستثمار

¹ - محمد السيد سعيد، الشركات عابرة وقومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص 24.

² - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة، مصر، 2002، ص 44.

الأجنبي المباشر من عناصر التكنولوجيا والخبرة التقنية، زيادة على أن تعظيم الربح لا يعتبر المحدد الرئيسي لانتقال رؤوس الأموال للخارج لكن توجد محددات أخرى مثل معدل النمو وحجم السوق¹.

1-2. التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر:

أمام عجز النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ظل تسارع العلاقات الدولية التجارية والاقتصادية والسياسية، ظهرت الحاجة إلى اعتماد نظريات حديثة بديلة لشرح أسباب قيام الشركات الاستثمارية والإنتاج في الخارج، أدى إلى ظهور عدة نظريات حاولت تفسير ما عجزت النظريات التقليدية عن تفسيره، فنذكر من أهمها ما يلي:

1-2-1. نظرية عدم كمال السوق:

من المعلوم والمتفق عليه أن المنافسة تعتبر من أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق، فهذا يؤدي بها إلى الزوال، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية. حيث تفترض غياب المنافسة الكاملة ف أسواق الدول النامية أو الضعيفة، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر كتنظيمات الأعمال، أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات، مثل الموارد المالية، التكنولوجيا، والمهارات الإدارية... إلخ. بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، أو بمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا... إلخ سيكون أحد المحفزات والدوافع الأساسية التي تمكن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية².

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة - دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، السعودية -، دار النشر النهضة العربية، 2006، ص 20.

² - دريد محمد أحمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 146.

كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن تملك المطلق لمشروع الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوى لدى الشركات متعددة الجنسيات. وفي هذا الشأن يرى "هود ويونج" "Hoodet Young" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، وبالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه الأسواق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر الدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام تنظيماتها في الدول المصنفة في مثل النوع من الأسواق¹.

ويتفق مه هود ويودج كل من باري وكيفر (Parry et Caver) ففي هذا الخصوص، فالاستثمارات الأجنبية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة، وهذا يعني أن الدافع وراء قرار الاستثمار هو الميزة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستطيع الاستفادة في الدول المضيفة.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول بأن رحيل الشركات المتعددة الجنسيات من الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول واتجاهات للاستثمار أو نقل بعض لأنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن في كل أو بعض الحالات الآتية على سبيل المثال²:

- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية... إلخ متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات على نظيرتها في الدول المضيفة.
- كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بأحجام كبيرة حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا.

¹ - دريد مُجد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² - عبد السلام أبو القحن، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 394.

- تشديد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد ينشأ عنها التصدير لهذه الدول. ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة في شكل تراخيص الإنتاج، مثلاً الأسلوب المتاح أو الأفضل لفترة ومثل هذه الأسواق.

وبالرغم من محاولة نظرية عدم كمال السوق في تفسير ظاهرة تدويل الاستثمار الأجنبي إلا أنها لقيت مجموعة من الانتقادات باعتبارها اعتمدت في التفسير على ميزة واحدة لشركات متعددة الجنسيات المتمثلة في الميزة التكنولوجية وهي تملك في الواقع على ميزات أخرى، زيادة على إهمال نفس التأثير الذي قد تستفيد منه الشركات المحلية من الأجزاء التحفيزية التي تصنفها كومات الدول المضيفة.

1-2-2. نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محلياً ودولياً ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيراً مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤدي الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرزها الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحسابات الآتية منها بشكل خاص¹.

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي²:

- **مرحلة ظهور الإنتاج والبيع في السوق المحلي:** من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلي وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا إن عرض السلعة يظل محدوداً لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب معظمها فإذا لاحظت الشركة

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

² - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد، الأردن، 2007، ص 165-166.

أو الطلب على السلعة يتزايد في السوق فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استعمالها وفي النهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمختلفة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

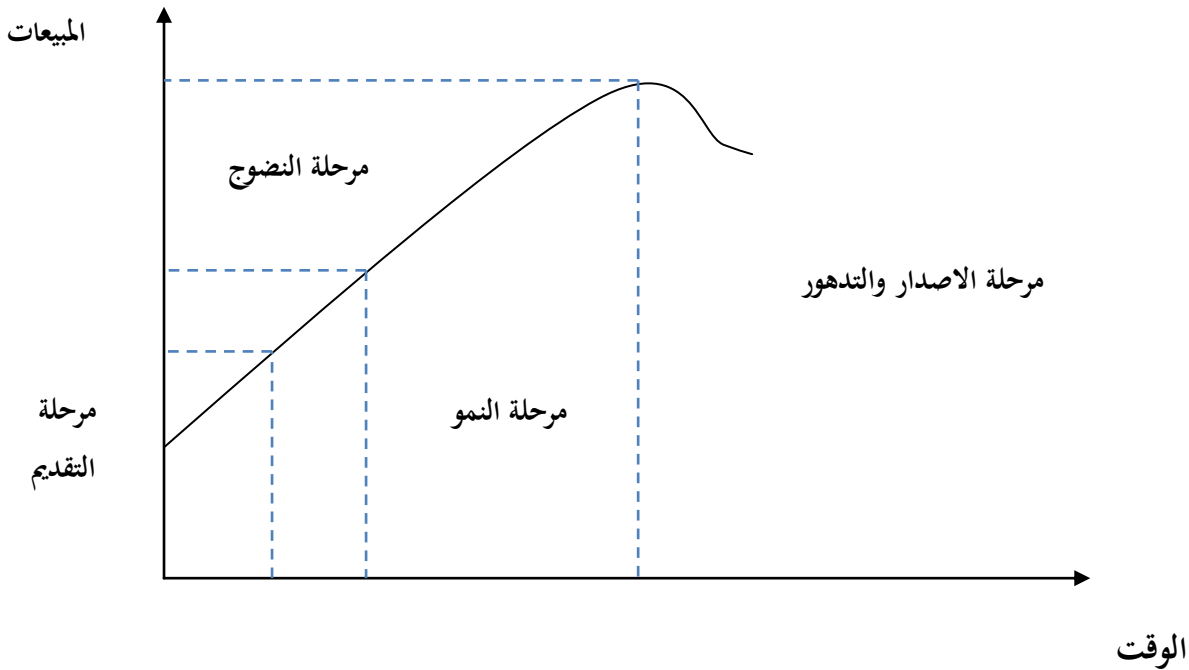
- **مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة صورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة بالاستغلال بميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة. حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها إلى الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي النهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

- **مرحلة نضوج السلعة:** في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح واصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لازالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي وخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تفاجئ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيود حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... إلخ؛ من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية وفروع في الأسواق الخارجية التي تزايد فيها الطلب على السلعة، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة، حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة مألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات

عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولاً ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد انت تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون stock كما تلجأ ضمن الاستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

- **مرحلة الانحدار والتدهور:** في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءهم للسلعة بحثا عن سعة جديدة ماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها الخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى اسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض في التغييرات على شكل سلعة وأحجامها وألوانها وأسعارها... إلخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزوا بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالاستراتيجية الهجومية، ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم (1-1): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها



المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد، الأردن، 2007، ص 168.

تفرض نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفيسور راييموند فيرنون (Raymond Vernon) من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard université in USA) في قسم غدارة الأعمال، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف من تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون، أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفرنين فغن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطب عليها على تغير الاتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينحسم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي أنه هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية فترة طويلة.

ومن أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرها في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورها مراحل حياتية معين.
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص سلع ذات التقنية الفنية العالمية¹.

1-2-3 النظرية الانتقائية لجون دينينج في الانتاج الدولي: في ندوة ستكوهولم قدم الاقتصادي الانجليزي جون دينينج بحثا أدرج من خلاله الإطار العلمي في تحديد العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج.

¹ - علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 168.

وفقا لهذه النظرية فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم على أساس اعتبارات راجعة إلى الشركة الأم وتمثل هذه الأخيرة في انتقال العمالة ورأس المال والتكنولوجيا داخل الشركة على الدولة لتخفيض التكلفة بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتصدير وتحصيل تكاليف النقل والعوامل الراجعة إلى الموقع كقيام الشركة بالاستثمار في دولة المواد الأولية...إلخ.

سعت هذه النظرية في تحدد العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار وارتكزت على عاملين مهمين هما عامل الجلب وعامل الطرد أو الدفع.

ومن أمثلة العوامل التي تكون جاذبة للاستثمار تلك التي تتعلق بالتقارب الثقافي والجغرافي والتوفر على الأسواق التي تساعد على تصريف المنتوجات أما كاستخلاف عوامل الدفع تلك القيود التي تفرضها الدول على الأرباح وزيادة حجم الضرائب¹.

ويرى دينينج أن الاستثمار الأجنبي المباشر دالة في ثلاث متغيرات هي:

- المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة.
- المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي.
- المزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية².

1-2-4 نظرية الميزة النسبية (المدرسة البيانية):

رواد هذه النظرية هما (كوجيما وأوزاوا) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين أدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية الشركة ومثل التمييز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية في الحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد المدرسة على ان السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة المصرية، مصر، 2007، ص 53.

² - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 317.

كما برهن (كوجيما) على ان الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين ان الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان الذي تتبناه الدول الأخرى، حي تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما بينها مثل الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كافي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل¹.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء دوافعه وأبعاده وآثاره المحتملة.

تختلف درجة الأهمية المعطاة للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الفقه الاقتصادي، بل ومن قبل الدول والشركات وجهات أطراف العمليات الاستثمارية على سواء، نظرا لاختلاف الدوافع والأبعاد التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها، ونظرا لأن نتائج وآثار هطذه الاستثمارات ليست أكيدة بل هي في معظمها آثار محتملة، وسوف نفصل ذلك على النحو التالي²:

أولاً: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للشركات عبر الوطن في الخارج في ضوء الدوافع والعوامل المحددة لاستثمارات تلك الشركات

هناك دوافع مختلفة تباشر أثرها على مختلف استثمارات الشركات عبر الوطنية في الخارج، وعلى التوسع في هذه الاستثمارات، فالدوافع والعوامل المحددة لاستثمارات الشركات عبر الوطنية ف قطاع الصناعة الاستخراجية تختلف بحسب الأنشطة والصناعات والشركات:

1- فدوافع السعي إلى الحصول على الموارد الطبيعية كهيمنة على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال مشاركات الشركات عبر الوطنية في أنشطة العليات الرئيسية السابقة للإنتاج (أنشطة التنقيب والاستخراج). فقد تسعى الشركة عبر الوطنية إلى الحصول على الموارد من أجل تلبية احتياجاتها هي

¹ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² - أشرف السيد حامد قبّال، الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 23.

لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج كأنشطة التكرير أو الصناعات التحويلية وبيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو الأسواق الدولية، أو لتأمين متطلبات الاستراتيجية لبلد منشأها (كما تحددها حكومة البلد). فيما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى. وقد كان هذا الاعتبار الأخير دافعا رئيسيا للتوسع في الخارج من قبل الشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة في آسيا، على سبيل المثال.

2- دافع البحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، وتدخل دوافع البحث عن الأسواق أساسا ضمن الدوافع المحركة لأنشطة العمليات المتممة في الخارج، حيث تعتبر تلك الأنواع من الاستثمارات عوضا عن الواردات، كما أن هناك أسباب أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج نه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إجابة غير مباشرة على التجارة. وعلى سبيل المثال فإن الشركات عبر الوطنية الروسية العاملة في قطاع الصناعات الاستراتيجية قد استثمرت في الخارج من أجل تعزيز سيطرتها على قنوات التوزيع المرتبطة بتلك الأنشطة، بينما دخلت شركات النفط السعودية والكويتية المملوكة للدولة في شراكة مع شركة Sinopic الصينية في مشروعين منفصلين للتكرير والصناعات البتروكيميائية في الصين.

ولا شك أن من شأن هذا النوع من الاستثمار يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة، وزيادة إيراداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.¹

¹ أشرف السيد حامد قبال، مرجع سبق ذكره، ص 24.

3- دافع البحث عن الكفاءة في الأداء:

هناك أيضا السعي إلى تحقيق الكفاءة في الأداء الذي تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلا تحقيقه، وينطبق أساسا على الاستثمارات في مجال عمليات التجهيز أو المرحلة المبكرة لتجهيز وتصنيع المعادن، حيث تسعى الشركات عبر الوطنية إلى استغلال الفوارق في تكاليف الإنتاج بين البلدان بهدف زيادة الربحية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء أشكالا عدة: منها تحوي الشركات متعددة الجنسيات جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات الوطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول في الأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والتقنيات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات، وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها من خلال الماضية، وثمة نوع آخر من أشكال الاستثمار وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم وارتفاع الصرف عملته. إلا هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسيات بتصنيع سلعتها بكاملها، وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة.¹

4- دافع البحث والسعي إلى حيازة الاستراتيجية:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للشركات عبر الوطنية تظهر من خلال دوافع السعي إلى حيازة الأصول الاستراتيجية التي ترتبط بصفة خاصة بتزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في

¹ اشرف السيد حامد فوبال ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

مختلف الصناعات والأنشطة الاستراتيجية، فقد تستثمر الشركات من أجل حيازة الأصول الاستراتيجية في شكل الحصول على الدراية العملية والتكنولوجيا من شركات أخرى أو من موردي التكنولوجيا المتخصصة أو من أجل التعجيل بالارتقاء بمستواها لتحتل مكانة عالمية من خلال وصولها إلى موارد وقدرات وأسواق الشركات التي تشتريها.

ثانياً: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاديات البلدان المضيفة ف ضوء دوافعه وأبعاده وآثاره المحتملة

ينظر الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية وبالذات الدول ذات الدخل المتوسط حيث من المتوقع ان تحصل هذه الدول من خلاله وتستفيد مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ ان بعض البلدان النامية قد تتوافر الأموال اللازمة لإقامة المشاريع ويمكن لنا تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض أهم دوافعه وأبعاده وآثاره والانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:

1- تبرز أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من كونه لا يشكل عبأ جامداً على الاقتصاد المضيف، فالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، فلقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية العالمية في فترة 1997-1998 في دول شرق آسيا.

2- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية.

أ- فجوة المداخلات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية والطموحة.

ب- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ج- الفجوة التكنولوجية، حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يساعد في تحويل الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي، وفي الدول العربية تجارب مهمة في هذا الصدد، فإن جانب البترول هناك الصناعات البتروكيمياوية قائمة في عدد منها على أساس المشاركة مع شركات أجنبية¹.

¹ اشرف السيد حامد قبال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26-27.

د- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، والضرائب على الأرباح تزيد من إمكانياتها على الإنفاق ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

3- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل لفروع لشركات الأجنبية وإكسابها للمهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، ويقوم العاملون في هذه الفروع بنقل استخدام مهاراتهم ومعارفهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

ولكن يأخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية مهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال والتي قد تتناسب مع ظروف معظم البلدان النامية ذات الوفرة النسبية للعمالة غير الماهرة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجية لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية ف البلدان النامية إلا في حالات قليلة.

4- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية، إلا أنه من ناحية أخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافسا لها في السوق المحلي وحدوث أوضاع احتكارية للشركات متعددة الجنسيات¹.

5- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات للدول المضيفة، وقد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة الإيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلته تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأس مالية)، هذا بالإضافة إلى ان الشركات متعددة الجنسيات بحكم اتصالاتها المسبقة بالأسواق العالمية، وبما تملكه من خبرات إعلانية، تسويقية، وكذا بفضل

¹ اشرف السيد حامد قبال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 28-29.

سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلمتها التجارية، بإمكانها أن تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

• إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالبا ما تكون سلبية وذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها:

أ- إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تنقلب بعد فترة على آثار سلبية، حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشاريع للخارج كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، وكذلك ف حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.

ب- بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية الإمكانية، ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاته بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة، حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية أو ربما لا يسمح لتلك الفروع للتصدير إلا لأسواق معينة، وفقا لما يسمى (الشروط التقليدية).

ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاهها ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسيات لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعرفة الفنية التي تمتلكها، حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي إنتاجها تلك الأسواق¹.

¹ اشرف السيد حامد قبال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 30-31.

ج- وهناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالى في أسعار السلع والخدمات والتي تقدمها لبعض فروعها *over invoicing* كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها باقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء اتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسيات نقل عبئ لضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى اخرى ذات معدلات أقل، وقد تلجئ لذلك كوسيلة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشددا في هذا المدال.

ورغم التحفظات السابقة فمن الجدير بالذكر أن تشير أن بعض الدراسات قد بينت أن الشركات متعددة الجنسيات قد لعبت دورا مهما في تنمية الصادرات الصناعية كما في حالة النمرور الآسيوية، وتقوم تلك الشركات بهذا الدور إما مباشرة أو من خلال قيامها بتصدير منتجات فروعها في الدول النامية على الخارج وبطريق غير مباشر من خلال انتشار تقنياتها بين الشركات الوطنية في الدول النامية أو من خلال مساهمة تلك الشركات في رفع مستوى كفاءة إنتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات تلك الشركات الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وأخير قد تستطيع الشركات متعددة الجنسيات المساهمة في هذا المجال من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتسويق والتوزيع¹.

¹ اشرف السيد حامد قبال ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

خلاصة الفصل:

رصدت مختلف الأدبيات الاقتصادية نوعية المؤسسات في تهيئة المناخ المناسب لقدم المستثمر الأجنبي. حيث أن مفهوم المؤسسات شاسع يتضمن مجموعة من القيود الرسمية و غير الرسمية التي تنظم المجتمع، وتتفاعل فيما بينها قصد تخفيض تكاليف المعاملات و ضمان حقوق الملكية، وتسعى الدول النامية و المتقدمة في توفير البيئة الملائمة لاستقطاب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ خضع لمجموعة من النظريات المفسرة له حيث اختلفت المعالجات النظرية في الفكر التقليدي عن المعالجات في الفكر الحديث، و ذلك يرجع إلى حداثة ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الدولي.

و من ابرز نقاط الخلاف بين النظرية الكلاسيكية و النظرية الحديثة هو أن النظرية الكلاسيكية ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة لها فائز واحد وهو الشركات الأجنبية هي المستفيد دائما وليس الدول المضيفة بينما تقوم النظرية الحديثة على افتراض أساسي مراده أن كل الطرفين أي الشركات الأجنبية و الدول المضيفة تربطهما علاقة المصلحة المشتركة بمعنى أن كل منهما يستفيد من الآخر لتحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف و يحصل كلا الطرفين الكثير من العوائد.

الفصل الثاني

دور نوعية المؤسسات في

جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية . (Solow-Swan) و نماذج النمو الداخلي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم ، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ.

المبحث الأول: النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر

خصص هذا المبحث لعرض أهمية النوعية المؤسساتية وإبراز أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ذكر بعض المؤشرات لها.

المطلب الأول : أهمية النوعية المؤسساتية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر:

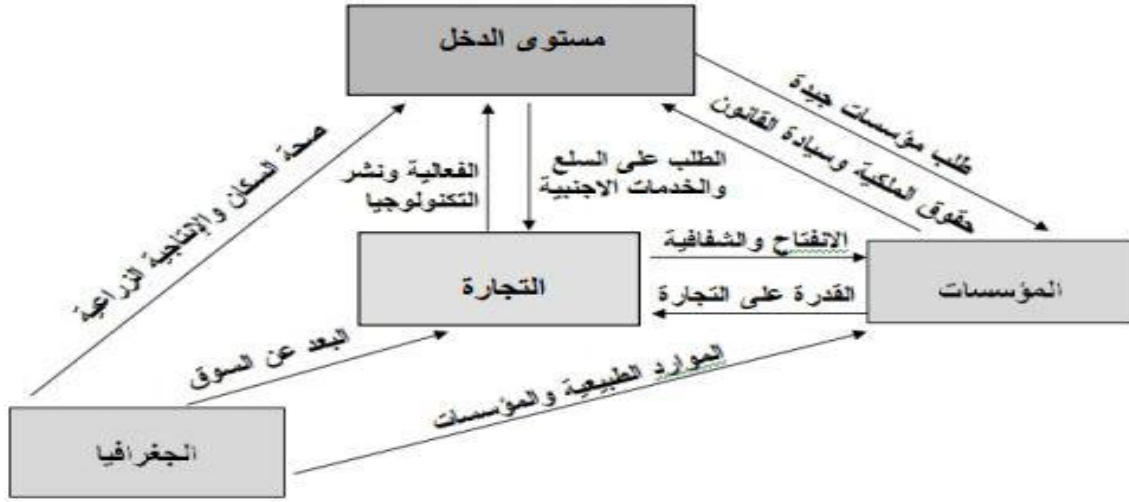
يؤكد¹ Noth & Thomas (1973) على أن العوامل الاقتصادية مثل تراكم رأس المال والدخل الفردي والابتكار ليست هي العوامل الوحيدة التي تخلق اختلافات في النمو الاقتصادي للبلد وتنميته، بل الاختلافات في النوعية المؤسساتية هي المسؤولة عن تلك الاختلافات، فحسب دراسة **Acemoglu & Al (2006)** أظهرت النتائج أن كوريا الشمالية و الجنوبية تتمتعان بنفس الخصائص الاقتصادية، لكنهما يختلفان في نتائجهما الاقتصادية فعلى سبيل المثال لدى كوريا الجنوبية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من كوريا الشمالية بسبب الاختلافات في نوعية مؤسساتها.² كما حاول كل من **Trebbie Subramanian Rodrik (2003)** الإجابة على السؤال لماذا بعض المجتمعات بلغت التراكم والابتكار أكثر من الآخرين؟ من خلال تمييزهم بين ثلاث أطروحات شائعة سميت بالمحددات العميقة للدخل، حيث يتمثل المحدد الأول في الدور الهام للجغرافيا في تحديد ظروف المناخ والموارد الطبيعية وتكاليف النقل، أما المحدد الثاني فيتمثل في دور التجارة الدولية كمحرك لتغير الإنتاجية ونمو الدخل، والمحدد الأخير يركز على المؤسسات خاصة دور حقوق الملكية وسيادة القانون، إذ يبدو من خلال هذا الطرح لعمل **Rodrik & Al** أن نوعية المؤسسات تأتي في الترتيب الأول في هذه المجموعة من المحددات لأنها تؤدي إلى فعالية السوق و دعم النمو الاقتصادي.³

¹ -North DC, Thomas RP. (1973), "The rise of the western world: a new economic history". Cambridge University Press, Cambridge.P170.

² -Acemoglu D, Robinson J, Johnson S .(2006). "Institutions as a fundamental cause of long-run growth". Hand book of economic growth, p385.

³ -Bruno Deffains, (2005). « Introduction le Droit comme Facteur de Développement Economique », Mondes en Développement, Vol33(1), N129, P7.

الشكل (1-2): العلاقة المتبادلة بين المحددات العميقة للدخل



Source: Dani Rodrik, Arvind Subramanian,(2003),”The Primacy of Institutions: and what this does and does not mean”, Finance &Development ,P32.

يظهر الشكل (01) العلاقة المتبادلة بين المحددات العميقة للدخل:

- حيث الجغرافيا هي الوحيدة من المحددات التي يمكن أن تعامل على أنها خارجية أو لا تتأثر بالدخل، فالجغرافيا يمكن أن تؤثر على الدخل مباشرة، وكذلك بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على مدى تكامل الأسواق أو على نوعية المؤسسات.
- يمكن للتجارة أن تؤدي إلى زيادة الدخل، ولكن بالموازات يمكن للتجارة أن تكون نتيجة زيادة الإنتاجية في الإقتصاد.
- بينما تساهم المؤسسات في حماية أفضل لحقوق الملكية التي تؤدي إلى زيادة الإستثمار و تعزيز التقدم التكنولوجي و بالتالي رفع مستوى الدخل، المؤسسات الجيدة يمكن أيضا لأن تكون نتيجة للتنمية الإقتصادية، حيث أن الطلب على المؤسسات الجيدة يرتفع عندما تصبح الدولة و مواطنيها أكثر ثراء.

النتائج تشير أن نوعية المؤسسات محدد مهم، الجغرافيا في الغالب لها تأثير مباشر ضعيف على الدخل، رغم أن لها تأثير قوي غير مباشر عن طريق المؤسسات من خلال التأثير على نوعيتها، وبالمثل التجارة لديها تأثير هام على نوعية المؤسسات و لكن ليس لها أي تأثير إيجابي مباشر على الدخل.¹

¹ -Dani Rodrik, Arvind Subramanian,(2003),op cit, p31.

وفي أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن نوعية المؤسسات كمجموعة من العوامل المفسرة لنشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر أثارت القليل من الاهتمام، لكن الأهمية العلمية لتلك العوامل ازدادت حديثاً عند اجتماع الحكومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في جنيف (جوان 2003)¹ الذي لخص لما يلي: " من أجل جذب وزيادة الاستثمارات رؤوس الأموال المنتجة، يجب أن تستمر الدول في السعي لخلق إطار شفاف، مستقر ومتوقع، تخصيص آليات لإنفاذ العقود واحترام حقوق الملكية، الربط بين سياسات الاقتصاد الكلي المصممة بشكل جيد والمؤسسات التي تسمح للشركات المحلية وكذا الدولية بممارسة نشاطاتها بشكل فعال و مربح و يكون لها تأثير أكبر على التنمية" كما أشار كل من Daniel & Marani (2006) أنه يوجد ثلاث قنوات محتملة تؤثر من خلالها المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أولاً: وجود مؤسسات جيدة تميل إلى تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي تحفيز الاستثمارات المحلية أو الخارجية، ثانياً: تؤدي المؤسسات الجيدة إلى تخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بالاستثمار (أي التكاليف المتصلة بالفساد)، ثالثاً: بحكم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشمل عموماً التكاليف الثابتة بشكل عالي، وجود مؤسسات جيدة (أي الإنفاذ المناسب لحقوق الملكية وأنظمة قانونية فعالة) يعطي المزيد من الأمان للشركات متعددة الجنسيات².

وفقاً (Quéré et Al (2007)، هناك ثلاثة أسباب لتوضيح أهمية النوعية المؤسساتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً، إنها تحقق النمو: إن وجود مؤسسة جيدة التنظيم لديها القدرة على تحقيق الإنتاجية يمكن أن تجذب المستثمرين الأجانب.

ثانياً، يمكن للمؤسسة السيئة أن تزيد من تكلفة الاستثمار.

¹ - CNUCD,(2003)," Conseil Du Commerce et Du Développement -Commission des Entreprises de la Facilitation de Commerce et du Développement- ", 8 session, Genève, P12.

² -Tajul Ariffin Masron, & Hussin Abdullah, (2010),« Institutional Quality as a Determinant for FDI Inflows : Evidence From Asean », World Journal of Management ,Vol2(3),University Ultra Malaysia, P119.

ثالثاً، هو ارتفاع تكاليف الغرق، خاصة عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً ضعيفاً من الاستثمار لأي شكل غير مؤكد، بما في ذلك عدم اليقين بسبب ضعف كفاءة الإدارة من الجانب الحكومة، وتغير السياسات، و التراخي في التنظيم لملكية الممتلكات و النظام القانوني بشكل عام.

من العرض أعلاه يمكن القول أن نوعية المؤسسات تؤثر على مناخ الأعمال و منه و بشكل غير مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيرها على: التكاليف، المخاطر و العوائق أمام المنافسة.

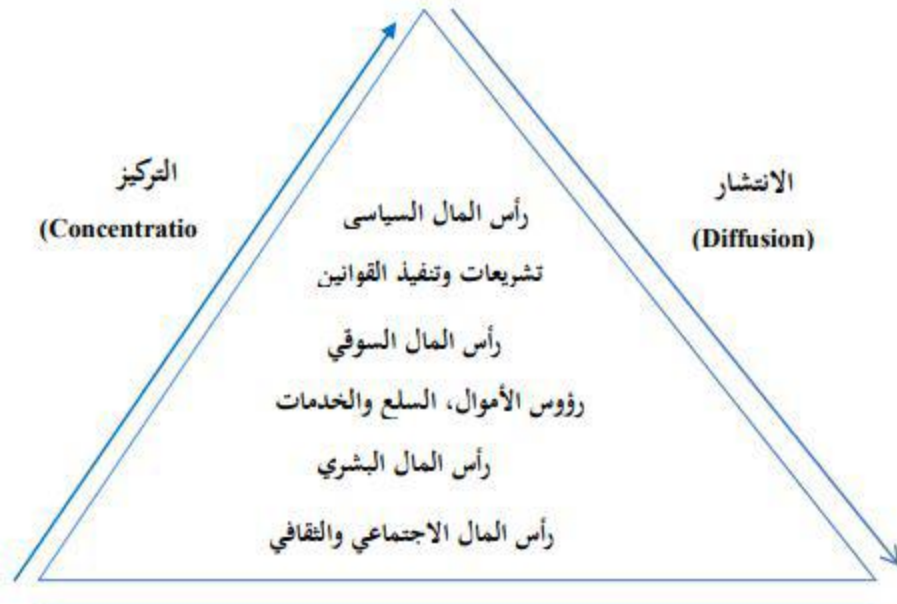
المطلب الثاني : التناسق المؤسسي و الإستثمار الأجنبي المباشر

يشير التكيف مع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قدرة البلد على جذب واستيعاب والمحافظة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير التكيف المؤسسي إلى أن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية ديناميكية، ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول تطوير نشاطها بدلاً من حماية صناعتها المحلية والموارد الطبيعية بشكل سلمي، كما يشير التكيف على مدى يقظة ومهارة البلد في الاستجابة بسرعة للتهديدات والفرص، فالإبداع والمرونة تمكن أي بلد من البقاء ومواجهة منافسيها.¹

وبالتالي نجد أن نظرية التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر تشرح أسباب التوزيع غير المتساوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغالباً ما تكون غير متناسبة مع الموارد الطبيعية للبلد. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 75

الشكل (2-2) التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر



Source: Ghazouani kamel,(2005). "L'ATTRACTION DES IDE EST UNE QUESTION D'ADAPTATION INSTITUTIONNELLE : Modèle théorique et estimations pour les régions PECO & MENA",Revue Tunisienne d'Economie, p112.

نلاحظ من الشكل، أن رأس المال الاجتماعي والثقافي يأخذ الشكل القاعدي للتكيف المؤسسي باعتباره من المؤسسات الأكثر استجابة والأكثر تعقيدا، لأن عملية تحسين البيئة الاجتماعية تأخذ وقت، كما أن درجة تقبل مواطنين البلد المضيف لمختلف الأشكال الاجتماعية الثقافية والتجارية يتوقف على مستويات تعليمهم لقياس مدى اندماجهم في الاقتصاد العالمي، وبالتالي زيادة درجة التقبل تحسن قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ما يشجع المستثمر الأجنبي على قرار التموقع في الخارج نتيجة القرب الثقافي¹.

رأس المال البشري: يعتبر عنصر هام للنظام الاجتماعي والثقافي وتطوير العامل البشري ويتوقف ذلك على تحسين النظام التعليمي والتكيف مع هذا المحيط، كما يخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تحسن القدرة على البحث وتطوير التكنولوجيا وقياس مدى الأجنبي ومدى تأثير نظام التعليم على مشاريع الاستثمار الأجنبي و مدى اعتمادها على العامل البشري.

¹ - Ghazouani kamel,(2005). "L'ATTRACTION DES IDE EST UNE QUESTION D'ADAPTATION INSTITUTIONNELLE: Modèle théorique et estimations pour les régions PECO & MENA", Revue Tunisienne d'Economie , p p 110-111.

الأسواق: هي مؤشر اقتصادي للتكيف مع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن التعليم هو مؤشر لرأس المال البشري، إلا أن السوق يعكس رأس المادي والمالي كالمعدات والقروض. وفيما يخص التكيف مع مستوى السوق، يمكننا أن نفترض أن المنافسة المفتوحة في السوق مع الأنظمة الوقائية تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من الأسواق التي تخضع إلى قيود تنظيمية. حيث أن الأسواق التي تعمل جيدا تعتبر كعامل هام في اتخاذ قرار الاستثمار.

رأس المال السياسي: يحكم المستويات الأخرى من التكيف المؤسساتي رأس المال الاجتماعي والثقافي، رأس المال البشري والأسواق، فالمستثمرون الأجانب يركزون على الحكومة كمصدر رئيسي لتحديد سياسة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا نجد الحكومة في أعلى الهرم ما يعكس الدور الهام الذي يقوم به رأس المال السياسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: آليات تأثير المؤسساتية في استقطاب استثمار أجنبي المباشر

نظرا لان الاستثمار نشاط مرتبط بالمستقبل , فان الغموض وعدم اليقين يجعل قرارات الاستثمار تأخذ نوع من الحذر، لذا فان الوصول إلى تحقيق مؤسسات ذات نوعية جيدة يساهم في إتاحة الفرص والحوافز والتقليل من القيود والعراقيل وتخفيض التكاليف غير المبررة وجعل الدولة تتميز بجاذبية كبيرة لاستقطاب أكبر حجم من الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها والتي تتأثر بثلاث أبعاد أساسية في الدولة المضيفة والمتمثلة في:

-الإطار العام لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

-محيط ممارسة الأعمال

-المتغيرات الاقتصادية,

وهذا ما يظهر بطريقة واضحة وجود علاقة بين نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لان الكفاءة الاقتصادية لدولة ما تخضع أساسا للبيئة المؤسسية حيث يمكن أن تؤثر جودة المؤسسات على مناخ الاستثمار من خلال عدة قنوات مباشرة وغير مباشرة¹.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات. مناخ الاستثمار في الدول العربي. الكويت. 2016، ص 46.

أولاً - القنوات المباشرة : حيث تؤثر الأوضاع المؤسسية والتنظيمية بصورة مباشرة واضحة على مناخ الاستثمار، ولا سيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمن استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ، ومجمل السياسات النقدية والمالية.

كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين و أساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة، بالإضافة إلى التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق نظامية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية . ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار ، وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.¹

ويمكن من خلال المؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسسية إيضاح الأثر الذي تركه هذه الأخيرة على مناخ الاستثمار، حيث نركز على كل من المؤشرات التالية : الحرية الاقتصادية ، حقوق الملكية ، نوعية الأطر التنظيمية ، الاستقرار السياسي.

-الحرية الاقتصادية و مناخ الاستثمار : وجدت العديد من الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، منها دراسة (Sancher-Robles, 2002) التي أجريت على عينة من دول أمريكا اللاتينية وقد توصلت الدراسة إلى انه كلما كان مستوى الحرية الاقتصادية أعلى كلما أدى ذلك إلى زيادة جاذبية البلد المضيف للمستثمرين المحتملين.

وكذلك دراسة Rahim سنة (Rahim, 2007) 2007 التي ركزت على سبع دول من شرق آسيا ، ووجدت أن الحرية الاقتصادية محدد مهم وقوي لتهيئة المناخ لقدم المستثمر الأجنبي.

-حقوق الملكية ومناخ الاستثمار : فيما يخص هذا العنصر فقد أعلن كل من Golberman and " Shapiro سنة 2003 بان حماية أصول القطاع الخاص من الاستيلاء الاستبدادي المباشر وغير المباشر يشجع خفض تكلفة استثمارات الشركات الأجنبية، فالحماية ضرورية للشركات من اجل متابعة

¹ - مرجع سبق ذكره ، ص 47.

الاستثمارات الجديدة والتأكد من أنها ستحقق لهم أرباحا وهذا ما توصلت إليه كذلك دراسة التي أجراها لإثبات العلاقة بين سيادة القانون المتمثلة في العقود وحماية حقوق الملكية، حقوق السلامة الجسدية، مكافحة الفساد، استقلال القضاء، وحماية حقوق العمال. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بان عنصر حماية حقوق الملكية محفز مهم للاستثمار في هذه الدول.¹

-نوعية الأطر التنظيمية ومناخ الاستثمار : يؤكد هذا العنصر على جودة المناخ الاستثماري بالدولة، وهو ويعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بالدولة . وفي هذا المجال أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها (Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg, 2006) بان التدهور في فعالية وتطبيق قوانين الاستثمار مثل (الرقابة على الأسعار، التنظيم المفرط في التجارة الخارجية، وتنظيم الأعمال) يكون له أثر سلبي على الاستثمار الداخل إلى دول الآسيان محل الدراسة وهي عوامل مهمة في شرح الاتجاه الهبوطي الأخير لتدفق الاستثمار . حيث يتطلع المستثمرون كذلك إلى القوانين واللوائح الواضحة والهيئات الإدارية الفعالة لتطبيق التشريعات ،، لكن في كثير من البلدان فان المشاكل تنشأ عندما تكون القوانين مفرطة تعد وتنفذ بطرق تعسفية، والأعراف الغير فعالة التي تميل إلى زيادة تكلفة الدخول والحد من المنافسة.

وفي دراسة قام بها برفاين جدهاف سنة 2010 عمل على الترتيب النسبي بين دور العوامل الاقتصادية والعوامل المؤسسية في التأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية، 2000 وكانت نتائج - وذلك في دراسة أجراها على مجموعة دول البريكس سنة 2009-2000 وكانت نتائج الدراسة : أن حجم السوق هو المحدد الرئيس ي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه المنطقة، كما تشير أيضا إلى أن الانفتاح التجاري، وتوافر الموارد الطبيعية، والعوامل المؤسسية كإسيادة القانون، والمساءلة، والمحاسبة، ذات دلالة إحصائية في تفسير هذه التدفقات.

نفس النتيجة توصل إليها Cim Tintin في الدراسة التي أجراها على مجموعة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة (1996-2002) حيث أشارت نتائج دراسته إلى تأثير المحددات

¹ - حازم الببلاوي المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية . تأليف صندوق النقد العربي، الاصلاح السياسي وادارة الحكم . ابوظبي : صندوق النقد العربي. 2007، ص 252

الفصل الثاني دور نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المؤسساتية) الحريات الاقتصادية، وهشاشة الدولة، والحقوق السياسية، والحريات المدنية) في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً : القنوات غير مباشرة : وتتمثل هذه القنوات في :

- تأثير جودة المؤسسات على تقليص تكلفة الإنتاج ومنه على مناخ الاستثمار.

- دور المؤسسات في إنجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية التي تعد عامل محدد لجاذبية الدولة للاستثمار.

- تأثير نوعية المؤسسات على تكلفة الإنتاج : إن قرار الاستثمار يتوقف بشكل كبير على الموازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر بقدر كبير على عناصر التكلفة داخل مشروعه، ولكن المشروع ليس كياناً مكتملاً بذاته بل انه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها.

إن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثيره بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية ، ولكن أيضاً الجانب المؤسساتي، أين تظهر ضرورة وجود أسواق حقيقية وفعالة تضمن قدراً معقولاً من المنافسة الشريفة ويتوافر لها انسياب معقول من المعلومات حول الأسعار والسلع وخصائصها وإمكانيات الدخول إلى النشاط الاقتصادي والخروج دون عراقيل شديدة . وهذا ما يوفره الجانب المؤسسي الذي يدعو إلى ضرورة وجود أسواق حقيقية وفعالة تضمن قدراً معقولاً من المنافسة الشريفة ويتوافر لها انسياب معقول من المعلومات حول الأسعار والسلع وخصائصها، وإمكانيات الدخول إلى النشاط الاقتصادي والخروج منه دون عراقيل شديدة ووجود السماسرة والوسطاء، وبوجه خاص فان وجود سوق مالية متطورة يمثل أهمية كبيرة للتحفيز على الاستثمار، هذه السوق التي لا تنضبط إلا في وجود قواعد واضحة وهيئات رقابية قادرة وفعالة¹.

والغالب أن ترتفع تكاليف المعاملات حيث لا يسود مفهوم " دولة القانون " أو تختفي المحاسبة، إذ

تغلب أشكال الفساد والمحسوبية أو غير ذلك من مظاهر الفساد، وعلى العكس فان هذه الأمور تواجه

¹ حازم الببلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 253

الفصل الثاني دور نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

بدرجة أكبر من الجدية عند الأخذ بالشفافية والمساءلة أو بعبارة أخرى مع مزيد من الممارسة الديمقراطية. وكل هذا لا بد وان يؤثر في مدى تحقق إدارة حكم سليمة.

- دور المؤسسات في إنجاح سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي:

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية المدخل المؤسساتي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول أثناء مرحلتها الانتقالية إلى اقتصاديات السوق . و على هذا الأساس فان العديد من العراقيل التي تحد من عملية الانتقال تعود في أغلبيتها إلى عدم فهم أو عدم وج ود منظومة مؤسسية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد و الفعال للاقتصاد و تعمل على حوكمة الشركات بطريقة منسجمة وناجعة.

وعندما تؤدي العناصر التي تكون المدخل المؤسساتي دورها الجيد في عملية الانتقال ، فسيكون لها تأثير ايجابي على مختلف النشاطات الاقتصادية . كما أن المحيط يمارس تأثيره الايجابي أو السلبي على عمل ونشاط هذه المنظومة من وجهة نظر فاعلية إدارتها.

إن سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي لم تعط كما يبدو أهمية كافية لوضع المؤسسات اللازمة لنجاح مثل هذه السياسات، حيث فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على كثير من الدول النامية مجموعة من السياسات الإصلاحية دون التأكد بان هذه الدول لديها الأطر والآليات المؤسسية ما من شأنه تنفيذ هذه السياسات بسلاسة ويسر . مما أدى إلى فشل هذه السياسات . ويمكن الاستدلال في هذا المجال بعدة حالات والتي يتبين من خلالها بان غياب أو ضعف المؤسسات اللازمة ليس من شأنه فقط عدم ضمان نجاح السياسات الإصلاحية المطلوبة بل أن ذلك من شأنه تعريض البلدان المعنية لمشاكل وأزمات حادة . ويمكن هنا ذكر حالة كوريا الجنوبية التي طلب منها فتح حساب رأس المال كشرط لعضوية

الفصل الثاني دور نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

منظمة التعاون والتنمية (OECD) وذلك دون أن تكون بقية التشريعات المالية الكورية مهيأة إلى مثل هذا الإجراء الأمر الذي جر البلد إلى أزمة مالية ونقدية كبيرة¹.

هذا ينطبق على الأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات، حيث يرجع السبب الرئيس ي فيها إلى ضعف المؤسسات الكفيلة بالتعامل مع التطورات المالية والاقتصادية التي شهدتها هذه البلدان في تلك الفترة، كما لا ننسى أيضا تجربة روسيا في مجال تخصيص مؤسسات القطاع العام وكيف أن هذه التجربة لم توفق نظرا لعدم توفر المؤسسات الكفيلة بالتعامل مع هذه الممارسات بالشكل المطلوب.

¹ حازم الببلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 253.

المبحث الثاني: الدور الوظيفي المؤسساتي و العوامل المحفزة لعقد ضمان الاستثمار

يؤدي عقد ضمان الاستثمار دورين مهمين الأول هو دور حمائي خاص بالمستثمر المضمون، ويتمثل في تأمينه ضد المخاطر غير التجارية (المطلب الأول) هذا التأمين من شأنه إعادة ثقة المستثمر في الدولة المضيفة، وتوجيه استماراته نحوها، وهنا يبرز الدور الثاني لعقد الضمان، وهو دور تنموي للدولة المضيفة (المطلب الثاني). كما سنتطرق في هذا المبحث إلى العوامل المحفزة في جذب استثمار الأجنبي المباشر (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تأمين المستثمر الأجنبي

إن جوهر عملية الضمان هو حصول المستثمر المؤمن له على تعويض يتناسب، والضرر الذي يصيبه جراء تحقق واحد، أو أكثر من المخاطر غير التجارية المضمونة، غير أن دفع التعويض من مؤسسة الضمان المؤمن لديها يستدعي توفر شروط معينة (الفرع الأول)، فيما يخضع تقدير التعويض لمعايير محددة هي الأخرى (الفرع الثاني).

الفرع الأول: شروط استحقاق التعويض

يعتبر التعويض عن المخاطر المضمونة أحد الأهداف التي تصبو مؤسسات ضمان الاستثمار إلى تحقيقها، حيث نصت المادة 2 من الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار¹ تحت عنوان الأغراض على أن الغرض من المؤسسة هو تأمين المؤمن العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر المحددة في هذه الاتفاقية، وذلك عن طريق التأمين المباشر، أو إعادة التأمين." ويتطلب استحقاق التعويض زيادة على الشروط السالف ذكرها، والمتعلقة بالمستثمر المضمون توفر مجموعة من الشروط العامة، وبالنسبة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فإن هذه الشروط حددتها المادة السابعة من عقد ضمان الاستثمار المباشر الذي أعدته المؤسسة، وكذلك المادة الثامنة من عقد ضمان القروض، حيث أقرت المادة / 7 ب من عقد ضمان الاستثمار المباشر ضرورة.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نيسان (إبريل)

أن لا تكون المخاطر، أو الإجراءات الحكومية المتخذة المنصوص عليها في المادة الثالثة من عقد ضمان الاستثمار المباشر قد تحققت، أو اتخذت نتيجة خطأ المستثمر المضمون، أو المشروع المستفيد أو قيامه بعمل استفزازي، أو عدائي للسلطة العامة في القطر المضيف.

- أن لا يكون الطرف المضمون قد أهمل في اتخاذ كافة الاحتياطات والإجراءات المعقولة لتلافي المخاطر، والأضرار المطلوب التعويض عنها، وألا يكون قد أهمل في المحافظة على حقوقه قبل حكومة القطر المضيف أو الغير.

- أن يكون الطرف المضمون قد وفى بالتزاماته المقررة بمقتضى نصوص العقد وبصفة خاصة التزامه بالإخطار الفوري للمؤسسة عن اتخاذ أي إجراء أو حدوث أي ظروف يترتب عليها انعقاد مسؤوليتها بمقتضى عقد الضمان، وكذا التزامه بأن يحول للطرف الضامن (مؤسسة الضمان) حقوقه المتعلقة بالاستثمار، وعوائده بالإضافة إلى توابع هذه الحقوق وما يكفلها من ضمانات تجاه المشروع المستفيد أو تجاه الغير، أو القطر المضيف، إلى جانب التزامه بتسليم مؤسسة الضمان كافة المستندات الدالة على هذه الحقوق وال ضمانات.

إضافة إلى هذه الشروط العامة التي تطبق على جميع المخاطر الصالحة للضمان، هناك شروط خاصة بكل نوع من أنواع المخاطر المضمونة.¹

ويبقى استحقاق الضمان متوقف على طلب المستثمر المضمون، ولا بد أن يتضمن هذا الطلب القدر الكافي، والمعقول من المعلومات اللازمة لتحديد حقوقه حيال مؤسسة الضمان من التعويض، شريطة أن يكون هذا الطلب مدعماً بالمستندات، والأدلة المثبتة لما ورد في الطلب، ويجوز لمؤسسة الضمان أن تطلب من الطرف المضمون تقديم أية معلومات إضافية معقولة لاستيفاء طلب التعويض. وقد تضمنت هذا الحكم المادة 17 من الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار² تحت عنوان الدفع بناء على طلبات المستثمرين" يقوم رئيس الوكالة تحت إشراف مجلس الإدارة بإصدار القرارات المتعلقة بدفع مبلغ

¹ -ناصر عثمان محمد عثمان، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، دار النهضة العربية، ط 1، القاهرة، 2009، ص ص 175-181.

² -مرسوم رئاسي رقم 345 - 95 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج. ر العدد 66

الضمان بناء على مطالبات المستثمر طبقاً لأحكام عقد الضمان، ووفقاً للسياسات التي يضعها مجلس الإدارة. ويجب أن تتطلب عقود الضمان من المستفيدين من الضمان أن يلجئوا إلى الوسائل الإدارية المناسبة المتاحة لهم في ظل قوانين الدولة المضيفة قبل قيام الوكالة بالدفع، كما يجوز أن يشترط في تلك العقود انقضاء فترات معينة معقولة بين وقوع الأحداث التي تستند إليها المطالبات وبين دفع المبالغ المطلوبة.¹

الفرع الثاني: تقدير التعويض

إن أساس قيام عقد ضمان الاستثمار هو تحقق الضرر بالمستثمر المضمون نتيجة خطر مؤمن ضده، فإذا انتفى الضرر فلا تلزم المؤسسة بتعويض المستثمر المضمون، وفي الحالة التي يتحقق فيها الضرر، فإن مقدار التعويض يتوقف على نطاق الضرر، ومداه ولا يجب أن يزيد عنه بأي حال، وهذا ما تقضي به الصفة التعويضية لهذا العقد، كما يترتب على الصفة التعويضية للعقد أن يكون لمؤسسة الضمان حق الرجوع على الدولة المضيفة المتسببة في هذا الضرر لتقتضي منها ما دفعته من تعويض للمستثمر المضمون.¹

وتختلف طريقة تحديد مبلغ التعويض بحسب ما إذا كان الاستثمار يتخذ شكل القرض أم أنه في شكل استثمار مباشر في صورة المساهمة في ملكية المشروع الاستثماري، على أن لا يزيد التعويض المدفوع للمستثمر المضمون عن قيمة الخسارة التي لحقت به نتيجة لتحقق الخطر المؤمن ضده، أو مبلغ التأمين المتفق عليه في عقد التأمين، أيهما أقل.

ففي حالة عقد ضمان قرض، فإن تحديد مبلغ التعويض يتوقف على طبيعة الخطر المضمون، فإذا كان الخطر المضمون من قبيل المخاطر السياسية، أو مخاطر الحرب، والاضطرابات الداخلية، فإن الحد الأقصى لمبلغ التعويض المستحق للمستثمر المضمون هو 85% من المبلغ المستحق بجدول السداد المبين بعقد القرض، غير أنه يجوز للمؤسسة حسب سلطتها التقديرية أن تؤدي للمستثمر المضمون مبلغ القرض غير المسدد سواء ما تم استحقاقه منه، أو ما لم استحقاقه بالإضافة إلى مبلغ الفوائد غير المسددة إلى يوم

¹ - هشام خالد، عقد ضمان الاستثمار" القانون الواجب التطبيق عليه وتسوية المنازعات التي تنور بشأنه"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص ص 198-281.

الفصل الثاني دور نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أداء التعويض، وذلك بحد أقصى لا يتعدى % 85 من إجمالي القرض وفوائده، هذا ولا تلتزم المؤسسة بالتعويض إلا إذا تجاوزت نسبة % 15 من المبلغ المستحق بجدول سداد الديون.

أما إذا كان الخطر المضمون يتعلق بتحويل العملة، فإن الحد الأقصى للتعويض هو % 90 من المبلغ المستحق في جدول السداد، والذي أدي للمستثمر بالعملة المحلية منقوصاً منه مصاريف التحويل على أن لا تتجاوز % 1، ولا تلتزم المؤسسة بالتعويض عن الخسائر المتعلقة بالعجز عن التحويل إلا إذا تجاوزت نسبتها % 10 من المبلغ المستحق بجدول السداد.

وفي حالة عقد ضمان الاستثمار المباشر، فإن قيمة التعويض المستحق للمستثمر المضمون تقدر على أساس القيمة الأقل من بين قيمة صافي الاستثمار، وقيمة المبلغ الجاري للضمان خلال السنة العقدية التي تحقق فيها الخطر، وذلك بعد ضرب هذه القيمة في نسبة % 85 في حالة تحقق أحد المخاطر السياسية، أو مخاطر الحرب والاضطرابات الداخلية، أو في نسبة % 90 في حالة تحقق أحد مخاطر العجز عن التحويل.

المطلب الثاني: تنمية الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن موافقة الدولة المضيفة للاستثمار على عقد ضمان الاستثمار، ومن ثمة حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة لا تشكل نهاية المطاف، أو الهدف الوحيد، فهي ليست إلا وسيلة لتحقيق سياسات التنمية الاقتصادية للبلاد.¹

تتقاطع هذه السياسات مع أهداف مؤسسات الضمان، وتبدأ باستعادة ثقة المستثمرين الأجانب من خلال موافقة الدولة المضيفة على إبرام عقد الضمان، ومنه حلول مؤسسة الضمان محل المستثمر المضمون (الفرع الأول) انتهاء إلى توجيه الاستثمارات نحو هذه الدولة للإسهام في العملية التنموية (الفرع الثاني).

¹ - عصام الدين القصبي، التحكيم الدولي والحفاظ على التوازن الاقتصادي لعقود الاستثمار، المؤتمر السنوي السادس عشر (التحكيم التجاري الدولي)، جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية القانون، ص 201 -

الفرع الأول: حلول مؤسسة الضمان في حقوق المؤمن له

إن الأصل في تحقيق التنمية داخل دولة ما هو أن يقوم الاقتصاد الوطني بتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية، إلا أن ضعف القدرات المالية لدول العالم الثالث يحتم عليها اللجوء إلى الرساميل الأجنبية للحصول على التمويل، ويعد الاستثمار الأجنبي المنفذ الأنسب للوصول إلى هذه الرساميل.¹ لكن جذب الاستثمار الأجنبي ليس بالأمر الهين في ظل ازدياد المخاوف المتعلقة بالمخاطر غير التجارية مما يستوجب أولاً رفع هذه المخاوف واستعادة ثقة المستثمرين الأجانب.

تبدأ عملية استعادة الثقة بين الدولة المضيفة، والمستثمر الأجنبي من موافقة الدولة المضيفة على إبرام عقد الضمان؛ إذ أنه لا يمكن إبرام عقد ضمان الاستثمار إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المضيفة للاستثمار على هذا الضمان، وهذا ما أخذت به الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار² في المادة 15 تحت عنوان موافقة الدولة المضيفة بنصها على أنه "لا يجوز للوكالة أن تبرم عقداً للضمان قبل موافقة الدولة المضيفة على قيام الوكالة بضمان الاستثمار ضد المخاطر المطلوب تغطيتها." وقد حددت حدودها الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار³ في المادة 6 / 15 "يشترط لإبرام عقود التأمين حصول المؤمن له مسبقاً على إذن من السلطة الرسمية المختصة بالقطر المضيف، بتنفيذ الاستثمار وبالتأمين عليه لدى المؤسسة ضد المخاطر المطلوب تغطيتها."

ومبرر ذلك أن الدولة المضيفة للاستثمار، وإن لم تكن طرفاً في عقد الضمان ابتداءً، إلا أنها قد تصبح طرفاً في مواجهة مؤسسة الضمان على اعتبار أن هذه الأخيرة ستحل محل المستثمر المضمون في حال تحقق واحد، أو أكثر من المخاطر المضمونة، وفقاً لأحكام المادة 18/أ من الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار⁴ تحل الوكالة محل المستفيد من الضمان الذي تعوضه، أو توافق على تعويضه فيما

¹ - مفتاح عامر سيف النصر، الاستثمارات الأجنبية المعوقات والضمانات القانونية" دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2016، ص. 52

² - مرسوم رئاسي رقم 345 - 95 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج. ر. العدد 66

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، ص. 30.

⁴ - مرسوم رئاسي رقم 345 - 95 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج. ر. العدد 66

كان له من حقوق، أو مطالبات تتعلق باستثماره المضمون في مواجهة الدولة المضيفة وغيرها من المدينين .
وينتقد الضمان على أحكام وشروط ذلك الحلول.

هذه الأحكام أقرتها أيضا المادة 21 من الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تحت عنوان حلول المؤسسة في حقوق المؤمن له 1 " تحل المؤسسة محل المؤمن له الذي تعوضه، أو توافق على تعويضه عن خسارة مؤمن عليها، وذلك فيما يكون للمؤمن له من حقوق على الاستثمار المؤمن عليه، أو ما ينشأ له من حقوق نتيجة لتحقيق الخسارة.

إن موافقة الدولة المضيفة للاستثمار على إبرام عقد الضمان لا يمثل قبولها بالحلول فحسب، بل ويعني أيضا تأكيدها على احترام التزامها بعدم التعرض للمستثمر الأجنبي تحت طائلة التعويض عن الضرر الناجم عن تحقق أي خطر من المخاطر المضمونة، مما يجعل عقد ضمان الاستثمار عامل ردع ضد الدولة المضيفة عكس ضمانات الاستثمار التي تقدمها مختلف الدول في قوانين الاستثمار، أو في عقود الاستثمار.

الفرع الثاني: السياسة التنموية لمؤسسات ضمان الاستثمار

تقوم السياسة التنموية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار على توجيه الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، ويعتبر ذلك من أهم الدوافع لإبرام الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة، حيث جاء في ديباجة هذه الاتفاقية " وإدراكا (من الدول المتعاقدة) لما يترتب على رفع المخاوف المتعلقة بالمخاطر غير التجارية من تسيير وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية.¹

ويبرز هذا المسعى من خلال المادة 2 من الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة، والتي تنص تحت عنوان هدف الوكالة وأغراضها على أن " هدف الوكالة هو تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية بين الدول الأعضاء، تكملة لأنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ويشار إليه فيما يأتي بالبنك) وشركة التمويل الدولية ومنظمات تمويل التنمية الدولية الأخرى.

وبالرجوع إلى أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإنهما يهدفان إلى رفع مستويات المعيشة في بلدهما الأعضاء، م ت بعين في ذلك منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز البنك على

¹ - مرسوم رئاسي رقم 345 - 95 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج .ر العدد. 66

التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني، والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة، أو تنفيذ مشروعات محددة، بينما يركز الصندوق على قضايا الاقتصاد الكلي من خلال تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية والمساعدة الفنية لمعاونة البلدان الأعضاء على بناء اقتصاديات قوية.¹

أما المادة 23 من الاتفاقية وتحت عنوان تشجيع الاستثمار، فقد كانت أكثر دقة في تحديد السياسة التنموية للوكالة والقائمة على توجيه الاستثمار إلى الدول النامية" أ تقوم الوكالة بإجراء الأبحاث، وبالنشاط اللازمة لتشجيع تدفق الاستثمارات، ونشر المعلومات المتعلقة بالفرص المتاحة للاستثمار في الدول النامية الأعضاء توخياً لتحسين الظروف المتعلقة بتدفق الاستثمار الأجنبي إلى تلك الدول."

وبحكم أنها عض و في مجموعة البنك الدولي، فإن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تتيح مجموعة واسعة من الامتيازات للمستثمرين المنشغلين بضمان استثمارية مشاريعهم الاستثمارية. فعلاوة على ضمان التعويض عن الخسائر المؤكدة، تسمح التغطية التي تتيحها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للمستثمرين والمقرضين الاستفادة من الخدمات التالية) تسوية النزاعات الدفع السريع للتعويضات المستحقة الإفادة من التمويل.²

وقد ورد في التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لسنة 2016 أنه" في السنة المالية 2016 قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) بتوجيه مستثمرين من القطاع الخاص إلى الأربع محاور ذات الأولوية لدى الوكالة أفقر البلدان في العالم؛ والبلدان منعدمة الاستقرار والمتأثرة بالصراعات؛ وتغيير المناخ؛ والابتكار وقامت بالتركيز على زيادة بصمتنا في التأثير الإنمائي من خلال تزويد الملايين بالكهرباء، وتوفير فرص عمل جديدة، ونقل المهارات، وردم الهوة في البنية التحتية."

ويضيف التقرير" امتدت المشاريع في جميع المناطق والقطاعات، حيث تقع 59 في المئة من المشاريع في واحدة على الأقل من المجالات الأربعة ذات الأولوية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

¹ - صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مارس 2016، تاريخ الإطلاع : <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/imfwba.pdf>، 2018/10/23

² - التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار ضمان الفرص، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مجموعة البنك الدولي، 2016، ص6

في نهاية العام، كان إجمالي قيمة الضمانات المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) 14,2 مليار دولار، منها 45 في المئة في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية الأكثر فقرا و 10 في المئة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وقد خصص من هذا 7,5 مليون دولار للشركاء في شركات إعادة التأمين.¹

هذا وتختلف السياسة التنموية لمؤسسات الضمان الإقليمية عن سياسة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، حيث تنحصر الأهداف التنموية لمؤسسات الضمان الإقليمية في نطاق جغرافي محدود. وبالاطلاع على الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار كنموذج عن مؤسسات الضمان الإقليمية فإن سياستها التنموية موجهة للدول العربية فقط، إذ تهدف إلى توطين رأس المال العربي في الدول العربية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة في إطار تكامل اقتصادي عربي.

ولم تشترط الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الاستثمار الصالح للضمان أن يساهم في التنمية الاقتصادية للقطر المضيف، أو أن يحقق عائدا اقتصاديا للدولة المصدرة للاستثمار، مثلما فعلت بعض أنظمة الضمان الأجنبية، ويذهب البعض إلى تبرير ذلك بأن موافقة الدولة المضيفة للاستثمار على تنفيذ الاستثمار لديها تعد قرينة على تلك الفائدة.²

وفي هذا الإطار، فإن الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إذ تحدد أولويات المؤسسة في المادة 16 منها، فإنها تعطي أولوية خاصة للاستثمارات التالية:

❖ الاستثمارات الكفيلة بزيادة التعاون الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وخاصة المشروعات العربية

المشتركة والمشروعات المحققة للتكامل الاقتصادي العربي.

❖ الاستثمارات التي يثبت للمؤسسة فاعليتها في بناء الطاقات الإنتاجية لاقتصاد الدولة المضيفة.

من خلال ذلك يتضح أن الاتفاقية أعطت أولوية للاستثمارات التي تثبت فاعليتها في بناء الطاقة الإنتاجية للقطر المضيف، وهو ما يتفق مع أهداف المؤسسة والمتمثلة في تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول الأعضاء، وهو ما يمكن من بناء الطاقات الإنتاجية لهذه الدول، كما أعطت الاتفاقية

¹ -Multilateral Investment Guarantee Agency, Assurer les investissements **Garantir les opportunités**, World Bank Group, WASHINGTON, USA, Mars 2012, p7.

² - ناصر عثمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 149 .

أولوية للمشروعات المحققة للتكامل الاقتصادي، أو المشروعات العربية المشتركة، وهو ما يحقق زيادة في التعاون الاقتصادي بين الأقطار المتعاقدة، ويمثل أحد الأهداف البعيدة المرجوة من إنشاء المؤسسة.¹

المطلب الثالث : العوامل المحفزة لعقد ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر

تلخص العوامل المحفزة الأكثر شيوعاً في ثلاث مجموعات من العوامل : العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والعوامل القانونية والتنظيمية.

1-العوامل المحفزة الاقتصادية : تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري .منها:

حجم السوق المحلية ونموها : يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري .أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان . فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية : تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، ... والشفافية في المعاملات المالية . فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخصوصة)يكون عاملاً محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر . فتغيير القوانين عشوائياً وبدون مبرر يعتبر مؤشراً على عدم استقرار النظام الاقتصادي .

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي : يعد معدل نمو (GDP) من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق .فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف .والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو (GDP) وحجم التدفقات الواردة.²

¹ - ناصر عثمان محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 150 - 149

² - عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر 2000 ، ص5

- **معدل التضخم** : إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج. فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى. وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات¹.
- **سعر الصرف** : يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.
- **توفر اليد العاملة** : تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية. ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول. وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها. بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة و استيعابها.
- **توفر البنية التحتية الملائمة** : تتمثل في شبكات النقل (البري، البحري والجوي)، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة) نفط، كهرباء وغاز. (فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.
- توفر المناطق الحرة** : تعرف المناطق الحرة بأنها " جزء من ارض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة² " ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب. إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف، فوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66

² - مغاوري شلي، المناطق الحرة وفوائد وأضرار عرض المقال بتاريخ 04 ابريل 2001 www.islamonline.net ، أطلع عليه يوم 2022/03/17 الساعة 09:45.

الفصل الثاني دور نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

2- العوامل المحفزة السياسية : يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات . حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي . وتأخذ الأشكال التالية:

-التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجنب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض .

-التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة .

-فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج .

-الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجنب والدولة لأسباب سياسية .

مصادر الخطر السياسي هي : الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجنب¹ . كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة .

3- العوامل القانونية والتنظيمية : تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مساندة للتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات الأجنبية . وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر .

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي . وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها² :

-الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية .

-مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها .

-حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية .

¹ - شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ، ص114

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم

الأخرى، الكويت، 2002، ص 2

-القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها :

-وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر.

-وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.

-وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلسلة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب، اعتبر هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- الحوافز الضريبية والمالية : رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات¹ :

-وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛

-خفض التعريفات الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛

-تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي تسعى إلى ابتكارات جديدة؛

-تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة؛

-التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛

-توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

¹ - عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008،

وعلى أساس أن هذه الحوافز سهلة التحقيق على الواقع مقرنة بالعوامل المحفزة السابقة، فإن الدول تتنافس فيما بينها لتقديم أحسن العروض. ويظهر ذلك من خلال تقارير UNCTAD. السنوية للاستثمار العالمي وعدد القوانين واللوائح المعدلة من اجل جذب الاستثمارات.

5- قانون حماية الملكية الفكرية : يساهم وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية .

6- أجهزة الاستثمار الأجنبي : تنشئ الدول عادة أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية وقد تكون بالاشتراك مع هيئات دولية للاستثمارات الأجنبية .بالإضافة إلى مهام تسويق وترويج مشروعات الاستثمار محليا ودوليا . كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتواءم مع متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة. فكلما كانت هذه الأجهزة فعالة وتعمل بكفاءة تساعد في خلق مناخ استثماري محفز.¹

7- تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي : يسهل وجود اتفاقيات دولية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من ضمانات . كما يعتبر التكامل الإقليمي من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن التكامل الإقليمي يعمل على إيجاد سوق إقليمي يساعد بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

8- الترويج الإلكتروني: نظرا للمنافسة القوية التي تواجه الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لهذه الدول اعتماد الترويج الإلكتروني لعرض إمكاناتها، فعن طريقه أصبح من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية التي يحتاجها المستثمرون الأجانب حول الدولة مثل: تحليل بيئة الأعمال، اتجاهات الاستثمارات الواردة، المؤشرات الاقتصادية، الخدمات المقدمة، التشريعات، الحوافز... إلخ.

تختلف أهمية هذه العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مستثمر إلى آخر حسب حجم الشركة ونوعية السوق الموجه إليه(محلي - خارجي)، جنسية المستثمر، القطاع المستثمر فيه.. الخ

¹ - عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مرجع سابق ص ص 133 - 136.

خلاصة:

إن الأهمية التي أولتها الدول للاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر متاح لتمويل التنمية دفعها للتنافس الشديد فيما بينها لجعل الاقتصاد أكثر جذبا من خلال العوامل المحفزة التي هي جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية الأهم في تقييم هذه العوامل باعتبار أن القائمين على هذه المؤشرات يحضون بثقة المستثمرين. فالعوامل المحفزة هي عوامل تخص الدول المضيفة في حين أن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تخص الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر. ونظرا للدور الإيجابي والذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى التنمية الاقتصادية وعلى اقتصادات الدول المضيفة، قامت العديد من الدول بتحسين هيكلها المؤسساتية عبر آليات ومخططات وتسهيلات تسعى من خلالها الدول النامية المعتمد اقتصادها على موارد مجددة على تحقيق المزيد من المداخل والخبرات التي هي غائبة محليا.

الفصل الثالث

المؤسسات وأثرها على الاستثمار

الأجنبي المباشر

— حالة الجزائر —

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

تمهيد:

تحرص معظم الدول النامية بما فيها الجزائر على تنشيط الاستثمار بشكل عام واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وتسهيل تدفقاته لاعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجية، وأحد وسائل وزيادة الانتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة وعليه بذلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين المناخ الاستثماري حتى تتمكن من ضمان تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك عن طريق إصدار جملة من القوانين وتقديم الحوافز المالية والتسهيلات التمويلية، إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى ضئيلا ولا يتوافق مع الإمكانيات والمزايا للمتعددة التي تتمتع بها، ويرجع ذلك إلى جملة العقبات التي أدت إلى تصنيفها من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: تحليل تطور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية أولته الدول اهتماما خاصا وعملت على تشجيعه وتبديد مخاوف المستثمرين وترددهم في استثمار أموالهم من خلال توفير مناخ ملائم للإستثمار. و الجزائر من بين هذه الدول التي سعت جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي خاصة بعد أزمة البترول 1986 وما ترتب عنها من آثار على الاقتصاد الوطني، حيث اعتبرته الحل الوحيد لتحقيق التنمية وخلق واقتصاد متطور ومنافس يوفر للدولة خبرة فنية وإدارية وتكنولوجية حديثة، وكذلك توفير مناصب الشغل، لذا قامت الدولة الجزائرية بعملية من الإصلاحات شملت مختلف القطاعات لجذب المستثمرين الأجانب إليها.

المطلب الأول : الإطار المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعدّ التنظيم الإداري أحد العناصر البارزة المكونة لمناخ الاستثمار، وقد أولاه المشرع الجزائري عناية خاصة، كون أن ميادين الاستثمار معقدة ومتشعبة لذلك كان لا بد من إنشاء هيئات إدارية عديدة تكون مهمتها الأساسية تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية وبالتالي المساهمة في تطوير الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء وقد جعل هذه الهيئات تنظيما خاصا بها.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تقرر إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 التي تنص على " :تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص الوكالة"¹ في حين تركت مسألة تنظيم وتحديد صلاحيات هذه الوكالة لصدور قانون خاص بذلك وهو ما حدث المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية - فعلا من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 06-356 لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

¹ - المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المعدل و المتمم، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001. (ملغى).

1- تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تولت السلطة العامة إعطاء التكييف القانوني الذي يتناسب حسب تقديرها مع النشاط الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك بموجب المادة 26 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وسيرها¹، حيث تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفقا لمضمون هذين النصين القانونيين : مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية واستقلال مالي خاضعة لوصاية رئيس الحكومة، ويستفاد من هذا أن الوكالة شخص معنوي عام لا مركزي مرفقي ذو طابع إداري ووظيفي.²

2- تشكيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يتولى تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل من مجلس الإدارة، مدير الوكالة.

2-1- مجلس الإدارة :بموجب المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتعلق بصلاحيات

الوكالة الوطنية وتنظيمها وسيرها³ يتكون من الأعضاء التالية:

- ممثل السلطة الوصية، رئيسا.
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.
- ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.
- ممثلين (02) للوزير المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة.

¹ - المادة 26 من القانون رقم 09-16، مرجع سابق، و المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356، مؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ج ر العدد 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

² - لعميري إيمان، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص07.

³ - المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356، مؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها و سيرها، ج ر عدد 64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الجزائر-

- ممثل الوزير المكلف بالسياحة.
 - ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والبيئة.
 - ممثل محافظ البنك الجزائري..
 - ممثل الغرفة الجزائرية. للتجارة والصناعة.
 - ممثل المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - 04 ممثلين لأرباب الأعمال .
- 2-2- مدير الوكالة:** يكون مدير الوكالة هو رئيس مجلس الإدارة وله أن يعين مدير عام يساعده في تسيير الوكالة ويساعد المدير العام أمين عام.
- نصت المادة 27 من القانون رقم 09-16 على استحداث أربعة مراكز لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتمثل في:
- **مركز تسيير المزايا:** ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات باستثناء تلك الموكلة للوكالة.
 - **مركز استيفاء الإجراءات:** ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
 - **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** ويكلف بمساعدة ودعم وتطوير المؤسسات.
 - **مركز الترقية الإقليمية:** ويكلف بترقية الفرص والإمكانات المحلية.
- 3- صلاحيات الوكالة**
- تم تنظيم صلاحيات الوكالة بموجب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 06-356، كما جاءت المادة 26 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار بمهام أخرى.

3-1- مهام في إطار المرسوم التنفيذي 06-356:

مهمة إعلامية: تضمن الوكالة استقبال وإعلام المستثمرين وذلك بوضع أنظمة إعلامية تسهل للمستثمرين الحصول على معلومات اقتصادية ووضع بنوك ومعطيات تتعلق بغرض الأعمال و الشراكة وكذا وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين مع ضمان نشر كل هذه المعطيات.

مهمة تسهيلية: قصد تسهيل إجراءات الاستثمار وإعلام المستثمرين قام المشرع بتقريب الوكالة إليهم وذلك بإنشاء شبك وحيد لا مركزي.

مهمة لترقية الاستثمارات: والتي تحاول الوكالة حسبها أن تطور العلاقات بين المستثمرين الأجانب والوطنيين، وذلك من أجل أن يتبادلوا معلومات مفيدة.

مهمة المساعدة: تقوم من خلالها باستقبال المستثمرين والتكفل بهم وتوجيههم، وتتكفل المصلحة على مستوى الشباك الوحيد بالقيام بكل الترتيبات المتعلقة بإنجاز مشروعهم.

مهمة المساهمة بتسيير العقار الموجه للاستثمار: وهذا بإعلام المستثمر خلال جلسة مخصصة لها بكل العقارات أو البنايات المتوفرة والتي يمكنها استيعاب مشروعه.

مهمة خاصة بتسيير الامتيازات: من خلالها تحدد الوكالة الاستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لكي تتمكن من الاستفادة من امتيازات خاصة.

وظيفة عامة للمتابعة: تتأكد الوكالة من احترام التعهدات المأخوذة من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء التي يستفيدون منها.¹

3-2- المهام التي جاءت بها المادة 26 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

- تسجيل الاستثمارات.

- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.

- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.²

تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.

¹ - لقراف سامية، الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة-، 2010-2011، ص ص 45-46.

² - المادة 26 من قانون 16-09، مؤرخ في 06 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46، الصادر في 3 أوت 2016

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

- دعم المستثمرين ومساعدتهم و مرافقتهم
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.
- تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار.
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار

جاء هذا المجلس من أجل إعداد سياسات الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية وباعتبار أن المجلس الوطني للاستثمار هيئة جديدة استحدثتها أمر 01-03 وسعيًا لإعطائها فعالية كبيرة عرف المجلس تعديلات واضحة سواء في تشكيلته أو سيره بموجب المرسوم التنفيذي 06-1355¹.

1- تعريف المجلس الوطني للاستثمار

المجلس الوطني للاستثمار هو هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت وصاية ورئاسة رئيس الحكومة ويكلف هذا المجلس باقتراح إستراتيجيات وأولويات تطوير الاستثمار و اقتراح تدابير تحفيزية إتجاه المستثمرين.²

2- تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار

تفصيلاً للدور الذي يلعبه المجلس وتفادياً لتعدد مراكز اتخاذ القرار وانعدام تنسيق كاف بينها والذي من شأنه أن يؤدي إلى تضارب الاختصاصات، التي قد تصل إلى دخول هذه المراكز في صراعات يهدر معها المستثمر الكثير من الوقت بسبب تنازع الصلاحيات، لذلك تضمنت تشكيلة المجلس أعضاء يمثلون أهم القطاعات المعنية بعملية الاستثمار على النحو التالي:

1- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه وسيره، ج ر العدد 64، الصادرة في 01 أكتوبر سنة 2006

² - www.droit7.bogspot.com

- 2- الوزير المكلف بالمالية.
- 3- الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.
- 4- الوزير المكلف بالتجارة.
- 5- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
- 6- الوزير المكلف بالصناعة.
- 7- الوزير المكلف بالسياحة.
- 8- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 9- الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة¹.

3 - صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار

باعتباره هيئة تصور وإعداد لسياسات الحكومة في مجال الاستثمارات، يكلف المجلس الوطني للاستثمار باقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وتحدي أولوياته². وكلت للمجلس على الخصوص مهمة اقتراح استراتيجية اقتصادية كفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة وذلك انطلاقا من الوسائل المالية والبشرية المتاحة، ولا يمكن تحقيق هذه الاستراتيجية الشاملة لمجال نشاطات الاستثمار إلا بإزالة تداخل الاختصاصات.

ويعد المجلس جهة قرار واستشارة في نفس الوقت، وفي سبيل ذلك يتولى اقتراح ميكانيزمات تطوير الاستثمار التي تتضمن سياسة دعم الاستثمار، كل ذلك بالتنسيق مع برنامج الحكومة، كما يتولى اقتراح اتخاذ التدابير التحفيزية المختلفة و يراعي مدى توافقها مع التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر

¹ - تزيير يوسف، الإطار القانوني لحرية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص ص 40-41.

² - المادة 18 من الأمر 03-01 المعدل و المتمم، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

وبعد أن تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر سنحاول التطرق إلى القوانين والتشريعات الموضوعية من طرف المشرع الجزائري والتي في مجملها تهدف لترقية المجال الاستثماري، كان أهمها تلك التي وضعت سنوات التسعينات مع عدم إهمال باقي التشريعات السابقة لذا نرى أنه من الأهمية تقسيمها إلى قوانين ما قبل فترة الإصلاحات وقوانين ما بعدها.

الفرع الأول: قوانين ما قبل الإصلاحات:

لقد جاءت هذه القوانين موازات مع السياسة التي كانت قائمة آنذاك والمتجلاة في تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي حيث أصدرت الجزائر القوانين التالية:

1-مرحلة الستينات:

أولا: القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963¹:

من بين الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك رأس المال الأجنبي ولضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية.

إذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي للاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني، وما يلاحظ في هذه المرحلة هو عدم تجسيد التوجه الاشتراكي في أول قانون صدر لتنظيم الاستثمار بعد الاستقلال حيث خول للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات عامة: حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية.

-حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

-المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

-الضمان ضد نزع الملكية، بمعنى أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل.

والملاحظ على هذه الأحكام أنها كانت لبرالية كما تضمنت ضمانات خاصة بالمؤسسات المتعددة وأخرى بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية¹.

¹ - القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963، جريدة رسمية عدد 53، 2 أوت 1963، ص774

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

ثانيا :الاستثمار في إطار الأمر رقم- 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر² 1966:

نتيجة للنقص الواضح في القانون رقم 63-277 قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون الاستثمار رقم 66-284 بتاريخ 15/09/1966 والمتعلق بالاستثمار الوطني، والذي يهدف إلى سد الثغرات التي ظهرت في القانون رقم 63-277 وذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني، وتحديد الضمانات والمنافع المتوفرة له. فمن أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها، أم رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى، بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية³.

2-مرحلة الثمانينات:

أولا :القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 ، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة و الخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميذا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون رقم 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركاء بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع. و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات

¹ - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999 ، ص6

² - الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، جريدة رسمية رقم 80 بـ 17 سبتمبر 1966.

³ - عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 8

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو ، خاصة في قطاع المحروقات

ثانيا : قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في سبتمبر 1986:

لقد عدل قانون 82-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات . لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، والذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، محولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشركة المختطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.

الفرع الثاني : قوانين ما بعد فترة الإصلاحات :

بعد الفشل الذي تعرضت إليه كل المحاولات والمساعي الجزائرية في ميدان الاستثمار، سواء فيما يتعلق بفشل القانون 86-13 الذي لم يحقق الأهداف المرجوة منه أو بفشل باقي القوانين السابقة لظهوره، فإن الجزائر غيرت السياسة أو النهج الذي اعتمده في هذه المرحلة واتجهت وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق.¹

1- قانون النقد والقرض 90-10 :

اقتصر قانون النقد والقرض 90-10 على مادة وحيدة هي المادة 183 التي تنص على :يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة

¹ - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص ص 61-62.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

أو المؤسسات المنفردة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني ، يحدد مجلس النقد و القرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

-إحداث و ترقية الشغل.

-تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين

-شراء وسائل تقنية و عملية و الاستغلال الأمثل لمجليا لبراءات الاختراع و العلامات التجارية و العلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية.

2- مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993

كانت سنة 1993 فيالجزائر تمثل سنة التحول الصريح نحو اقتصاد السوق من الناحية التشريعية والقانونية، حيث تم إقرار في هذه السنة العديد من القواعد القانونية والنصوص التشريعية التي رسخت سياسة تحرير الاقتصاد المعلن عنها منذ نهاية الثمانينات. لقد صدر في سنة 1993 نصاب تشريعيان، الأول يكمل ويغير قانون التجارة الصادر سنة 1990 ، والثاني وهو المرسوم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتضمن لقانون ترقية الاستثمار، ليتدعم النصاب بالمرسوم التنفيذي 93-319 الذي حدد صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات ونظم كيفية عملها¹.

3-الاستثمار الأجنبي في إطار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

يندرج الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، تتمثل غاية المشرع في إصدار هذا القانون تعميق هذه الإصلاحات وتحسين فعاليتها وذلك من خلال توفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي وصلتها الجزائر فمن أهداف هذا الأمر تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب وذلك بتوفير لهم النظام القانوني الجبائي والمالي المناسب الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات، ذلك أن من شروط نجاح أي قانون للاستثمارات هو تبنيه لأربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع

¹ - مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي بعنوان اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، دورة تدريبية حول أساليب الخوصصة وتقنياتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص 45.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

الاستثمار الأجنبية ألا وهي مبدأ حرية الاستثمار، ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه، وعدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي والأمر رقم 03-01 يتماشى مع هذه المبادئ.

ومن خلال تفحص هذا الأمر يستنتج منه مجموعة من النقاط أهمها:

1- إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار . ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات و بموجب المادة 35 من الأمر 03-01 تم إلغاء :

-الامتيازات و الضمانات و المساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي .

-تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة .المناطق الحرة .الجنوب الكبير . الطوق الثاني

للجنوب) المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 12-93

2- مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار .

4-الأمر رقم 08-06 المعدل و المتمم للأمر 03-01 :

تم تعديل الأمر رقم 03-01 بإصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار وهو الأمر رقم 08-06 الذي نص على تبسيط مسار الامتيازات من خلال نظام بسيط وتصريحي يضمن شفافية أكبر فعديل النظام الاستثنائي التعاقدية بصفة تضمن إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع بتوضيح الامتيازات التي تمنح لهذه المشاريع.

وعزز مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمرافقة أفضل للاستثمارات من خلال التركيز على الإعلام والتبسيط والمساعدة وترقية الاستثمار وكذا مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة مقابل الامتيازات الممنوحة وذلك بمساعدة الإدارات الجبائية والجمركية، فهو يمنح للوكالة أجل أقصاه 72 ساعة لإصدار قرار بالامتيازات المقررة في إطار مرحلة الانجاز و 10 أيام فيما يخص القرار بمرحلة الاستغلال وتتحصل الوكالة على إتابة محددة مقابل تحملها لتكاليف دراسة ملفات المستثمرين، كما تم بموجب هذا القانون منح مزايا إضافية للاستثمارات التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني وتحدد المزايا عن

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر تحت إشراف وزير ترقية الاستثمارات ذات الأهمية حسب التنظيم بعد رأي المجلس الوطني للاستثمار.¹

المطلب الثالث : الحوافز و ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الحوافز و الضمانات قصد استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سيتم ذكر في هذا المطلب البعض منها.

الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو². أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمرة فيها... إلخ³. في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق بالنظام الخاص.

1- الامتيازات المتعلقة بالنظام العام:

تستفيد من امتيازات هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي. وقد حدد المجال الزمني للاستفادة من امتيازات هذا النظام بفترة الانجاز فقط، وتمثل هذه الامتيازات في⁴ :

1- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار.

¹ - المادة 14 من الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20/08/2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 22/08/2001، ص 5-6.

² - يوسف رشيد، (2005)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر، ص 162.

³ - طالي محمد، (2009)، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، ص 316.

⁴ - المادة رقم 9 من الأمر رقم 01-03، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

2- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

3- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة لاستثمار المعني.

هذا بخصوص امتيازات النظام العام وفق الأمر 01-03 والتي تخص فترة الانجاز فقط دون فترة الاستغلال، وهي الفترة التي منحها، الأمر رقم 06-08 السابق الذكر، امتيازات أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط¹، أي خلال فترة استغلال الاستثمار.

أما فترة الانجاز فتم تثبيت الامتيازات (1) و (2) أعلاه و عدل الامتياز (3) بمنح الإعفاء الكلي² من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المنخفضة في هذا المجال.

1-2 - الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي (الخاص): تستفيد من امتيازات هذا النظام:

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار.
- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

وتتوزع امتيازات هذا النظام بين فترة الانجاز وفترة الاستغلال على النحو التالي:

أ- بخصوص فترة الانجاز: تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من:

- الامتيازات (1) و (2) السابق ذكرهما في امتيازات النظام العام أعلاه،

تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار،

¹ - المادة رقم 7 من الأمر رقم 06-08، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2006/07/19.

² - المادة رقم 7 من الأمر رقم 06-08، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بانجاز الاستثمار غير إن هذه الحقوق تم إعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدل الأمر رقم 01-03 بالأمر رقم 06-08.

ب - بخصوص فترة الاستغلال: تتلخص الامتيازات الممنوحة وفقا للأمر رقم 01-03 في:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزائي (VF)، ومن الرسم على النشاط المهني (TAP).

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ اقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز و آجال الامتلاك.

ويطبق هذا النظام على المناطق الخاصة التي أعطاها المشرع الجزائري مفهوما واضحا، حيث صنفها إلى مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي. ويسجل تعيينها وضبط حدودها في إطار تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال التهيئة العمرانية وتصنف المناطق الخاصة في الجزائر إلى صنفين هما :

❖ المناطق المطلوب ترقيتها :

وهي المناطق المحرومة والفقيرة التي لها دور هام على مستوى الوطني أو الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على مستوى التجهيز والمداحيل، وتم تحديد هذه المناطق باتخاذ أربعة معايير: النمو الديمغرافي فيها، المعطيات الطبيعية، المعطيات الاجتماعية والاقتصادية أو درجة التجهيز، والمعطيات المالية. كما أن هدفها الأساسي هو تطمين المستثمرين في هذه المناطق على استمرار السياسة المساعدة للاستثمار من طرف السلطات العمومية.¹

❖ مناطق التوسع الاقتصادي :

¹ - دحماني سامية، (2001)، "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1988-1998"، الجزائر، ص 198.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

وهي المناطق المهيأة إلى التنمية التي تتمتع بفضاءات اقتصادية التي تشمل خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها.¹

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الضمانات هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح)² إذ اعتمدت الجزائر على مجموعة من الضمانات قصد تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من بين هذه الضمانات القانونية والتحكيم كضمانة قضائية

1- **الضمانات القانونية:** إن حركة رؤوس الأموال مرتبطة ارتباطا طرديا بمدى الحماية و الضمانات المقدمة من الدول المضيفة لهذه الأموال، لأن المستثمرين الأجانب عموما يبحثون عن الموقع الذي تتوفر فيه الحماية والضمان، وهذا ما تم العمل عليه في الجزائر على عدة مستويات سواء عن طريق التشريع الداخلي أو عن طريق الاتفاقيات الدولية

أولا : حماية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الداخلية:

عمدت التشريعات الداخلية للعديد من الدول على احتواء الدساتير والقوانين أحكاما مختلفة، الغرض منها توفير الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي، لذلك كرس المشرع الجزائري بعض قواعد الحماية للاستثمارات الأجنبية منها:

أ- **الضمانات الدستورية**

تضمن دستور³ 1996 مبدأ يظهر الحماية للاستثمارات الأجنبية من خلال حماية الملكية الخاصة مهما كانت جنسية صاحبها وعدم المساس القانون، وتنص المادة 20 من دستور 1996 على: " لا يتم

¹ - كمال مرداوي، (2004/2003)، " الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة - حالة الجزائر -"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 396.

² - يوسف رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³ - دستور 1996 معدل ومتمم، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج.ر. 1996، عدد 76، صادر في 08 ديسمبر 1996

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عليه تعويض قبلي عادل ومنصف " اذ نلاحظ أن هذه المادة لم تحدد من هو الشخص المعني بحماية الملكية، لكن المادة 67 حددت أن الشخص المعني هو الأجنبي وجاءت كما يلي: "يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونا، بحماية شخصه وأملكه طبقا للقانون"

أما في ظل دستور¹ 2016، تتجلى حماية المستثمر الأجنبي في إقرار مبدأ حرية الاستثمار بصفة صريحة حسب المادة 43، كما تدعم هذا المبدأ في المادة 64 منه، بتكريس مبدأ الحق في الملكية الخاصة.

ب - الحماية التشريعية:

لقد قام المشرع الجزائري بفتح المجال أكثر بتقديم عدة ضمانات بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار²، الذي ألغيت أحكامه لاحقا بالأمر رقم 01-03 المعدل و المتمم³، إذ طرأت على الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار عدت تعديلات بموجب قوانين المالية المكمل له⁴.

من خلال هذه الضمانات الدستورية والتشريعية يظهر لنا أن الجزائر تسعى إلى جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والعمل على منافسة الدول الأخرى في مجال الاستثمار.

ثانيا: الضمانات الاتفاقية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية: تكملة لسياسة تهيئة المناخ المناسب للاستثمار قامت الجزائر بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية والثنائية المتعددة الأطراف لجلب أكبر عدد ممكن من

¹ - دستور 2016 معدل ومتمم لدستور 1996، مؤرخ بموجب القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر.، عد 14، صادر في 2016.

² - مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 64، صادر في 10 أكتوبر 1993 (ملغى).

³ - أمر رقم 01-03، يتعلق بتطوير الاستثمار مؤرخ في 20 أوت 2001، ج.ر. عدد 52، صادر في 22 أوت 2001.

⁴ - نذكر بعض هذه القوانين:

- أمر رقم 10-01 مؤرخ في 26 أوت 2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج ر، عدد 49، صادر في 29 ديسمبر 2010

- أمر رقم 11-16 مؤرخ في 18 ديسمبر 2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012، ج ر، عدد 72، صادر في 29 ديسمبر 2011

- قانون رقم 11-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر، عدد 72، صادر في 31 ديسمبر 2015

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

المستثمرين الأجانب إليها من الدول المتعاقد معها، وأيضا منح الحماية والضمان اللازمين لهم ومن بين هذه الاتفاقيات:

- **الاتفاقيات الثنائية:** بعد تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بفعل عمليات التأميم ونزع الملكية كان لا بد من إيجاد وسيلة قانونية تساهم في حماية أموال المستثمر الأجنبي، وهو ما حصل مع ظهور الاتفاقيات الثنائية¹، ومن بينها:

أ - **الاتفاق المبرم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية:** تم التوقيع على الاتفاق المبرم بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جوان 1990²، حيث تضمن العديد من الضمانات المتعلقة بالاستثمار والتي من بينها الالتزام بتحويل المداخيل ورؤوس الأموال.

ب - **الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي اللوكسمبورغي:** تم التوقيع على هذا الاتفاق في 24 أبريل 1991 وذلك بالمرسوم الرئاسي رقم 91-354³، وقد جاءت هذه الاتفاقية بضمانات متعلقة بالتعويضات التي يتحصل عليها المستثمر عند نزع الملكية.

- **الاتفاقيات المتعددة الأطراف:** من أهم الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر نجد مايلي :

أ - **الاتفاقية المغربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي:** تم التوقيع على الاتفاقية بالجزائر بتاريخ 20 جويلية 1990، بالمرسوم الرئاسي رقم 90-420⁴، وقد جاءت هذه الأخيرة لتشجيع وضمان الاستثمار بين اتحاد دول المغرب العربي فأقرت هذه الاتفاقية بإمكانية المستثمرين التصرف

¹ - حرزي لونس، (2013)، "دور الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار"، مذكرة ماجستير في القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 9

² - مرسوم رئاسي رقم 90-319 مؤرخ في 5 أكتوبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية و الولايات المتحدة الأمريكية، ج.ر، عدد 45 صادر سنة 1990.

³ - مرسوم رئاسي رقم 91-354 مؤرخ في 5 أكتوبر 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق الجزائري مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي يتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات، ج.ر، عدد 46، صادر سنة 1991.

⁴ - مرسوم رئاسي رقم 90-420 مؤرخ في 22 ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المغربية لتشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، ج.ر، عدد 6، صادر سنة 1990.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

بحرية في الاستثمار بجميع أشكال التصرف القانونية التي تسمح بها طبيعته كنقل ملكيته جزئيا أو كليا... إلخ¹.

ب - الاتفاقية الدولية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

لتعزيز الجهود في مجال الاستثمار قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاقية الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من خلال الأمر الرئاسي رقم 95-05 المؤرخ في جانفي 1995²، وقد احتوت هذه الاتفاقية على عدة بنود تخص تشجيع الاستثمار حيث تم في هذه الاتفاقية الإقرار بقيام الوكالة لضمان الاستثمارات ضد الخسائر المترتبة عن المخاطر التي قد تحدث مثل خطر تحويل العملة وكذا إصدار ضمانات حول المشاركة في التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر غير التجارية لصالح الاستثمارات في دولة عضو والتي تصدر من الدول الأعضاء الأخرى³.

¹ - كاكي عبد الكريم، (2011)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجيستر، تخصص تجارة دولية،

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ص 175

² - أمر رقم 95-05 مؤرخ في 21 جانفي 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية المنشأة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج ر عدد 07، صادر سنة 1995.

³ - كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 177-178.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

المبحث الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

حاولنا في هذا المبحث التركيز على تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2001-2021، وذلك من خلال دراسة تدفقاته، وكذا دراسة التوزيع القطاعي الجغرافي له

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم تدفقات ضعيف خلال فترة التسعينات لعل من أهم أسبابها العشرية السوداء وكذا بداية الإصلاح الهيكلي، كل هذا قلص من حجم الاستثمار سوى الاستثمار في قطاع المحروقات، لكن بداية مع الألفية الثالثة بدأ يتجلى التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

السنوات	القيمة (م.دوار)	السنوات	القيمة (م.دوار)	السنوات	القيمة (م.دوار)
2001	1113.1	2008	2631.7	2015	-584.6
2002	1065.0	2009	2753.8	2016	1636.3
2003	637.9	2010	2301.2	2017	1232.3
2004	881.9	2011	2580.6	2018	1466.1
2005	1145.3	2012	1499.4	2019	1381.9
2006	188.2	2013	1696.9	2020	504.0
2007	1743.3	2014	1506.7	2021	403.0

المصدر: جداول الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 60.

الموقع الإلكتروني: <https://ultraalgeria.ultrasaawt.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/17.

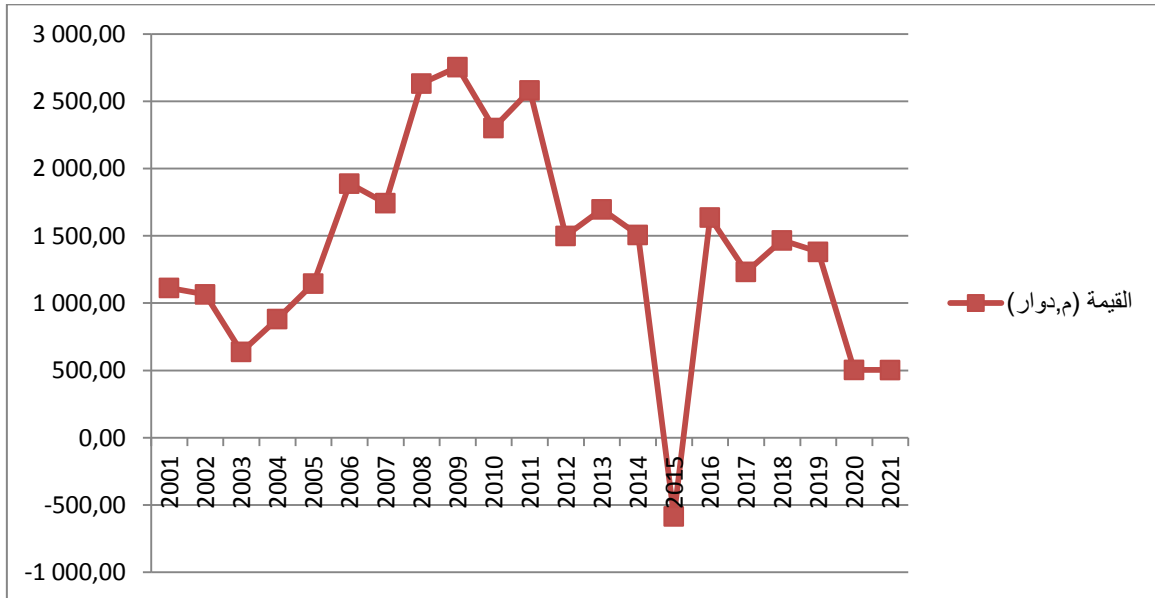
شهدت الجزائر تزايدا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث ارتفع من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1113.1 مليون دولار عام 2011، وهو ما يعني ارتفاع قدره أربع مرات،

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف لنقال لشركة أورسكوم المصرية وخصوصة مركب حجار لفائدة شركة ESPAE الهندية.

كما ارتفعت تلك التدفقات لتصل إلى 1888.2 مليون دولار عام 2006 نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، وعرفت سنة 2009 تزايدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر رغم الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، حيث بلغت قيمتها 2631.7 مليون دولار، في حين سجلت استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 584.5 مليون دولار عام 2015 ثم سجلت ارتفاع خلال الفترة من 2016 إلى 2019 لتصل حوالي 1636.3 مليون دولار، وتراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في النصف الأول من عام 2021 إذ بلغ 403 مليون دولار مقابل 504 مليون دولار في الفترة نفسها من العام السابق. هذه الأرقام بطبيعة الحال لا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها من مساحة شاسعة وسوق كبيرة وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات التي تجذب المستثمرين الأجانب.

الشكل رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-1).

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر

لقد عملت الجزائر جاهدة على استقطاب أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تهيئة المناخ المناسب له والقيام بالعديد من الإصلاحات المؤسساتية، ما أدى إلى زيادة تدفقاته في الألفية في مختلف مناطق العالم وفي شتى القطاعات.

1- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2018):

بالرغم من أن بعض القطاعات في الجزائر استطاعت جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فقد استثمرت شركة ORASCOM المصرية في قطاع الصناعات سنة 2001، وفي الاسمنت 2004، كما استثمرت الوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات سنة 2004، واستثمرت شركة DANON الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، وشركة PEISER الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة ISPAT الهندية في قطاع الحديد والصلب، إلا أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات، ففي الفترة من 2002 - 2018 توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من (2018-2002)

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع (%)	القيمة الحقيقية (مليون دينار جزائري)	نسبة من إجمالي القيمة الحقيقية (%)	عدد مناصب الشغل الحقيقية	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل الحقيقية (%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	7.91
الصناعة	558	61.39	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.57	247	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7956	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
الإجمالي	901	100	2519831	100	226471	100

المصدر: مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 153.

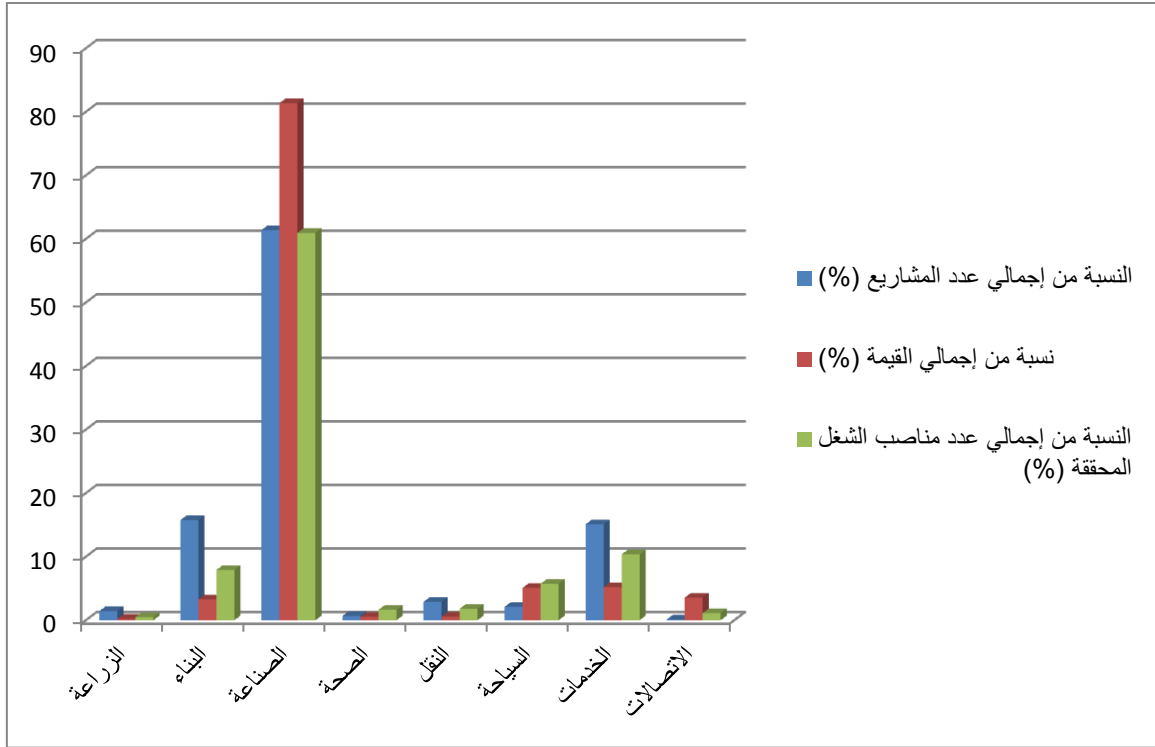
الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة إليه 558 مشروع خلال الفترة من (2002-2018)، بقيمة إجمالية قدرة ب: 2050277 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 61.93% من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81413 منصب عمل، ليليه قطاع البناء بـ 142 مشروع، وبقيمة 82593 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل أزيد من 15% من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر، ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات بـ 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل كذلك أزيد من 15% من التدفقات الواردة، ليأتي فيما بعد قطاع النقل والسياحة بنسب متقاربة تزيد عن 2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبـ 26 و 19 مشروع على التوالي، وبقيمتي 18966 و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي، أما النسبة المتبقية فتمثل 2.22% فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة 1.44% بـ 13 مشروع بقيمة 5768 مليون دينار جزائري ثم قطاع الصحة بنسبة 0.67% وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0.11%.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى وبنسبة جد مرتفعة وذلك راجع لارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما في مجال الحر وقات بالنسبة لقطاع الصناعة، ومجال الاتصالات بالنسبة لقطاع الخدمات وزيادة كبيرة ولحوظة في استثمار قطاع البناء، وبالرغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لخطط التنمية الوطنية غير أن استحوادها على نصيب أكبر وبنسبة تزيد عن 92.78% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2002-2018).

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

الشكل رقم (3-2) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من (2002-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

نلاحظ أيضا أن قلة اهتمام المستثمرين الأجانب ببقايا القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها قطاع الاتصالات رغم من أنه حقق نسبة 3.55% من إجمالي هذه التدفقات الواردة وباقي القطاعات الزراعة، السياحة، الصحة، والنقل، الذين لم يتخطى نصيب جد متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية ومقدرة بـ 6.61% وهذا ما قد يترجم بتهميش هذه القطاعات بالرغم من أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كاملة في المجال الزراعي وكذا السياحي.

2- التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة (2002-2018):

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018

حسب أهم الدول المستثمر فيها:

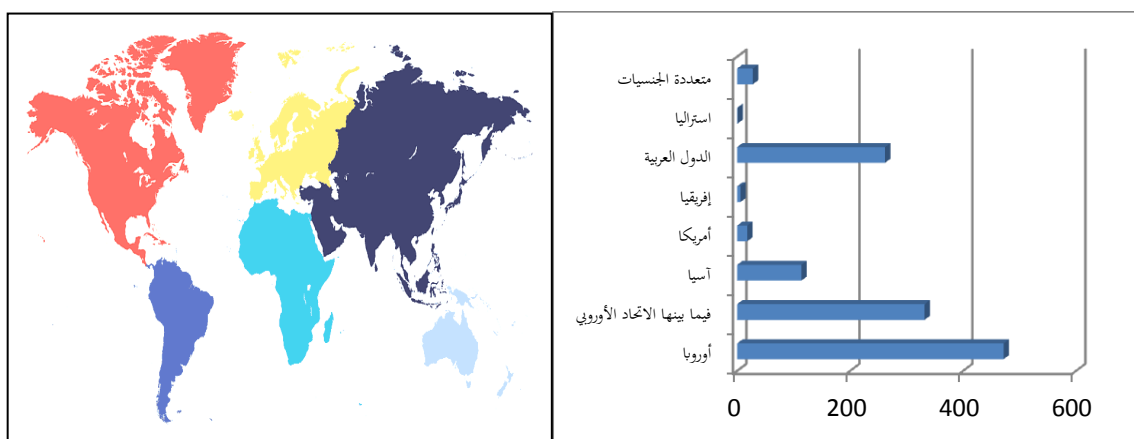
الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

الجدول رقم (3-3) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمر فيها.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار جزائري)
أوروبا	472	1148208
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
إفريقيا	6	39686
الدول العربية	262	1057257
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 154.

الشكل رقم (3-3) التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمر فيها.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

من الجدول (3-3) والشكل (3-3) يتضح جليا استحواذ الإقليم الأوروبي على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر المقدر بـ 472 مشروع وقيمة مالية بلغت 1148208 مليون دينار جزائري، كما كان للاتحاد الأوروبي نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية استحوذ على ما يقارب 322 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 666499 مليون دينار جزائري نظرا لقرب الجغرافي وبحكم الأثر التاريخي الاستعماري الرابط بينهما، في حين احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة بما يعادل 262 مشروع وكان نصيب المبلغ المالي المخصص لها يقدر بها 105725 مليون دينار جزائري، أما عن الدول الآسيوية فقد كان لها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر، غدت بلغت عدد مشاريعها 114 مشروع وبغلاف مالي قدره 169732 مليون دينار جزائري، وتعد الصين واليابان من أهم الدول الآسيوية التي استثمرت في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر، لتحض أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بقريبتها إذ بلغ نصيبها 18 مشروع بغلاف مالي قدره 68813 مليون دينار جزائري، أما الحصة الأصغر فكانت من نصيب كل من إفريقيا وأستراليا بحوالي 6 و1 مشروع على التوالي وبغلاف مالي قدره 39686 مليون دينار جزائري و2974 مليون دينار جزائري على الترتيب بالإضافة إلى تواجد الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر، وحصولها على نصيب لا بأس به من إجمالي المشاريع بما يقدر بـ 28 مشروع وقيمة مالية قدرة بـ 33160 مليون دينار جزائري.

الجدول رقم (3-4) أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2013 - 2017.

البلد	الشركة	التكلفة (مليون دولار)
الصين	China state constriction engineering corporation	3300
سنغافورة	Indorama	3151
إسبانيا	Grupo ortiz constructiony serricios del mediterranco	2209
تركيا	Tasyali Holding	1397
تركيا	Taypa Tekstil	900

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

نلاحظ من الجدول (3-4) أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2013-2017، حيث تأتي الصين في الصدارة أي بقيمة قدرها 3300 مليون دولار، ثم تأتي سنغافورة في المرتبة الثانية بقيمة قدرها 3151 مليون دولار، تليها إسبانيا بقيمة قدرها 2209 مليون دولار، ثم تأتي تركيا بمجموع الشركتين بقيمة 2279 مليون دولار.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات الدولية

قامت الجزائر بتقديم مجموعة من الضمانات والامتيازات، وتأسيس الهيئات اللازمة لتسهيل عمل شركات المستثمر الأجنبي، إضافة إلى منحها العديد من الحوافز المالية والجبائية، سعياً منها وراء تحسين مناخها الاستثماري، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أجل معرفة مدى كفاءة تلك الإجراءات التدابير حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية ترشدهم إلى اتخاذ القرار الأمثل، من خلال طرح العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية، ومن خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة جاذبيتها¹. وباعتبارها مرجع يرتكز عليها رجال الأعمال وصانعي القرار في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار وعليه سوف نخصص هذا المطلب لتقييم المناخ الاستثماري وفقاً لبعض المؤشرات الدولية.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي والذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation وصحيفة wall street عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول والملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات حرية الاختيار الإقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القيصري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات

¹ - عبد الحميد بوخاري، واقع المناخ للاستثمار في الدول العربية - دراسة تحليلية - ، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة (2012)، ص 43.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد، ويدعن عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

والجدول رقم (3-5): مؤشر الحرية الاقتصادية من سنوات 2015 - 2021.

السنوات	المرتبة	المؤشر
2015	157	48.90
2016	154	50.10
2017	172	46.50
2018	172	44.70
2019	151	46.20
2020	159	46.90
2021	162	49.70

Source : Heritage foundation, index of Economic freedom indicators arai ladleon:
<http://www.heritage.org/index>.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تتميز بحرية اقتصادي ضعيفة طيلة سنوات الدراسة إذ أن تراجعت قيمتها سنة 2015 إلى 48.9 ما يعني انغلاق أكثر، ثم ارتفعت سنة 2016 لتصل إلى 50، ثم عادت انخفضت خلال السنوات 2017، 2018 و 2019 لتصل إلى 46.2 مما أدى انعدام الحرية الاقتصادية في الجزائر أما في سنة 2020 بلغت قيمتها 46.9 لترتفع سنة 2021 بقيمة 49.7 ومن خلال التقارير السابقة، تعتبر الجزائر من الدول المكبوتة اقتصاديا وحريتها ضعيفة جدا ولذلك تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات.

¹ - ربحان الشريف، هيام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافس الاقتصاد الوطني - دراسة تحليلية-، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، جامعة الجزائر، 2013، ص 80.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

الجدول رقم (3-6): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

السنوات	قيمة المؤشر	حقوق الملكية	الحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الإنفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2015	48.9	30	36	80	38.7	66.6	50.5	71.2	60.8	25	30
2016	50.1	25	36	81	59.4	62.1	48.2	68.1	0.8	30	30
2017	46.5	38.2	29.6	81.1	51	62.1	49.5	67	63.3	35	30
2018	44.7	27.8	35.2	74	45.9	68.1	48.7	69.9	63.5	25	30
2019	46.2	31.6	36.2	76.4	48.7	61.6	49.9	74.9	67.4	30	30

بكطاش فتيحة بوعزرة احلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 05، سنة 2020، ص 326.

يبين الجدول أعلاه وجود أكثر من نصف المؤشرات في الدرجة أقل من 50 نقطة ما يدل على وجود حرية اقتصادية مقطوعة وهذا ما بدى جليا على مؤشر حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الإنفاق الحكومي، حرية العمل، حرية الاستثمار والحرية المالية، كما نلمس من خلال تحليلنا لهذه المعطيات أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل حمة كظاهرة الفساد بأنواعه، ما يعيق الحرية الاقتصادية رغم الجهود المبذولة للنهوض بالاقتصاد الإنتاجي والتخلي عن التبعية الريعية إلا أن حجم المعوقات تلوح بين ذلك، إضافة إلى طبيعة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والذي يؤثر بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة بالنسبة للأجانب منهم وصف على ذلك المادة 51/49 الخاصة بالاستثمار الأجنبي والتي تقيد حرية الاستثمار ما يصبح مناخ الأعمال الجزائري مناخ صادر للاستثمار خاصة الأجنبي منها.

2- مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا من طرف المنتدى الاقتصادي منذ عام 1979 وهو يقيس قدرة الاقتصاديات العالمي على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المدى المتوسط والطويل، وهو بذلك يمثل أداة هامة تساعد متخذي القرارات على تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار بما يحزم القرارات التنافسية لبلداتهم وحسب تقرير التنافسية العلمية لسنة 2018.

الجدول رقم (3-7) تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2016-2018)

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

الفرق	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2017-2018		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2016-2017		المحاور الرئيسية
	النقاط (6-1)	المرتبة (1-138)	النقاط (6-1)	المرتبة (1-138)	
1	4.1	86	4.1	87	تصنيف التنافسية الإجمالي
6	4.4	82	4.3	88	المتطلبات الأساسية
11	3.6	88	3.5	99	مؤشر المؤسسات
7	3.6	93	3.3	100	مؤشر البنية التحتية
8	4.6	71	4.8	63	مؤشر الاقتصاد الكلي
2	5.8	71	5.7	73	مؤشر الصحة والتعليم
8	3.7	102	3.6	110	معززات الكفاءة
4	4.0	92	3.9	96	مؤشر العالي والتدريب
4	3.6	129	3.5	133	مؤشر كفاءة سوق السلع
1-	3.3	133	3.2	132	مؤشر كفاءة سوق العمل
7	3.1	125	2.9	132	مؤشر تطور الأسواق المالية
10	3.4	98	3.1	108	مؤشر الجاهزية التكنولوجية
0	4.8	36	4.7	36	مؤشر حجم السوق
1	3.1	118	3.1	119	عوامل الإبداع والابتكار
1	3.3	122	3.3	121	مؤشر مدى تطوير بيئة الأعمال
8	2.9	104	2.9	112	مؤشر الابتكار

Source : worrd economic forum, (the competitiveness Repo : 108, 2016-2017, pp 96, 97 and 2017-2018, pp 44, 45).

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر في المرتبة 86 سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 التي كانت فيها بالمرتبة 87 مسجلة تحسن على صعيد مؤشر التنافسية العام.

ويتضح من الجدول أن الجزائر عرف تحسنا في المتطلبات الأساسية خاصة فيما يخص حالة الاقتصاد الكلي وحجم السوق، بينما جاءت الجزائر متأخرة في مؤشر معززات الكفاءة خاصة كفاءة أسواق العمل والسلع والمال وأيضا مؤشر عوامل تطور الإبداع والابتكار الذي تقدم كثيرا في هذا المؤشر، مما يجعل الجزائر ضعيفة التنافسية وهذا يؤثر على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

3- مؤشر الشفافية (مؤشر مدركات الفساد):

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

تقوم منظمة الشفافية الدولية بتقييم بلدان العالم سنويا، وذلك فيما يخص مدى انتشار الشفافية وغياب الفساد من خلال مؤشر الشفافية، والذي في تقرير سنوي للمنظمة منذ سنة 1995 مهتما في ذلك بملاحظة مدى أداء الممارسات في الإدارات العامة في مختلف البلدان التي يغطيها، إضافة إلى مدى تفشي ظاهرة الفساد في البلدان ودرجة تأثيره على مناخ الأعمال، حيث يقوم مؤشر الشفافية بتغطية 180 بلد إلى غاية سنة 2021.

الجدول رقم (3-8) تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2007-2021)

السنوات	القيمة	الترتيب	عدد الدول	السنوات	القيمة	الترتيب	عدد الدول	السنوات	القيمة	الترتيب	عدد الدول
2007	10/3	99	180	2012	100/34	105	176	2017	100/33	112	180
2008	10/3.2	92	180	2013	100/36	94	183	2018	100/35	105	180
2009	10/2.8	111	180	2014	100/36	100	175	2019	100/35	1056	180
2010	10/2.9	105	178	2015	100/36	88	168	2020	10/3.6	104	180
2011	10/2.9	112	183	2016	100/34	108	176	2021	10/3.3	117	180

Source : corruption perceptions indexe (2007-2021)

Surle site : <http://www.transparency.org>, cosuled 12/05/2022.

حسب الجدول أعلاه لاحظ أن المؤشر مدركات الفساد في الجزائر لم يعرف تطورا كبيرا إذ تراوحت قيمته ما بين 30 و36 خلال السنوات 2007-2018، ما يدل على أن الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب في التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية والذي فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة أنشطة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث أكبر عقبة من حيث الأهمية، ففي سنة 2007 حصلت على درجة سيئة قدرت بـ 3 من 10 درجة محتملة بذلك المرتبة 99 عالميا من أصل 190 دولة، بعدها عرفت في السنة الموالية تحسنا طفيفا في الدرجة 3.2 محتملة بذلك المرتبة 92 عالميا، لكن سرعان ما تراجعت لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال سنوات الدراسة بـ 2.8 و2.9 خلال السنوات 2009، 2010 و2011 وعلى أثرها رتبت في البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على درجة أقل من 3).

وابتداء من سنة 2011 تغيرت درجة المؤشر لتصبح 100 درجة عوض 10 درجات، وبقيت الجزائر تتحصل على 34 و36 درجة من أصل 100 درجة، ورغم التحسن الطفيف في ترتيب الجزائر في سنة 2018 (105 عالميا من أصل 180 بمعدل 35 نقطة من أصل 100)، مقارنة بسنة 2017

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

(112) عالميا من أصل 180 دولة أي معدل (33 نقطة)، تراجعت الجزائر بدرجة 13 درجة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021 لتحتل الرتبة 117 من أصل 180 دولة بعدما كانت في سنة 2020 تحتل المرتبة 104 دوليا من أصل 180 دولة في العالم، إلا أنها تبقى ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والرقابة منه وضمان الشفافية والنزاهة راجع لعمليات اختلاس ونهب المال العام، الرشاوى وسوء استغلال الوظيفة، ما أعطه صورة سيئة عن الجزائر وعن مناخ أعمالها بأنه مناخ طارد الاستثمارات.

4- المؤشر المركب للعناصر القطرية:

يعد هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS politicat pisk seruesest ومن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 بغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة في العالم أو تضيف هذا المؤشر له مدلوله إذ أن العلاقة بين وظيف درجة المخاطر وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عكسية، أي كلما انخفضت درجة المخاطر زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنخفض درجة المخاطر كما ارتفع المؤشر، ف حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدولي إل خمس مجموعات درجة المخاط كالتالي: درجة منخفضة جدا 50 حتى 100، درجة مخاطر منخفضة 70 حتى 79.9، درجة مخاطر معتدلة 60 حتى 69.9، درجة مخاطرة مرتفعة 50 حتى 59.9، درجة مخاطرة مرتفعة جدا 0 حتى 49.9، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

أ- مؤشر المخاطر السياسية: يهدف تقييم المخاطر السياسية لتوفير أداة قابلة لمقارنة بين الأخطار، للحكم على الاستقرار السياسي في مختلف الأقطار.

يوضح الجدول أدناه مكونات المخاطر السياسية وأعلى النقاط المخاطرة الممنوحة لكل مكون (عكس بذلك نظام الأوزان المتزج داخل هذه المجموعة) من ملاحظة أن أدنى نقاط مخاطر تمنح لكل مكون فرعي تساوي صفر بمعنى أعلى درجة للمخاطر.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

الجدول رقم (3-9): المكونات الفرعية للمخاطر السياسية

المكون الفرعي	هدف المكون	إجمالي نقط المخاطر
استقرار الحكومة	يهدف لقياس الفترة على الاستقرار في الحكم	12
الظروف الاقتصادية والاجتماعية	يهدف لقياس مدى اقتناع الجمهور بالسياسات الاقتصادية	12
ملف الاستثمار	يهدف لقياس توجهات الحكومة نحو الاستثمار الوفاء	12
النزاعات الخارجية	يهدف لقياس ما يواجهه القطر من قيود خارجية	12
النزاعات الداخلية	يهدف لقياس تفشي العف السياسي	12
الفساد السياسي	يهدف لقياس مختلف أوجه استخدام المكانة السياسية لأغراض شخصية	06

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصرات، 2011، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ص 56.

العسر في السياسة	يهدف لقياس لتأثيرات السلبية على جور العسكر	06
الدين في السياسة	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي المترتب على الدعوة الدينية السياسية	6
القانون والنظام	يهدف لقياس سياسة حكم القانون واحترام القانون	06
التوتر العرقي	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي والترتيب على العرق واللغة	06
المبادلة الديمقراطية	يهدف لقياس مدى استجابة الحكومات لشعبها	06
نوعية البيروقراطية	يهدف لقياس قوة ونوعية الأطر المؤسسات الإدارية	04

المصدر: مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 115.

http://www.arab_api.orgirages/training/progtams /1/009/17-c37-pdf

يتم تقرير المخاطر السياسية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

مدى مؤشر المخاطر السياسية	درجة المخاطر
من 0 إلى 50	مخاطرة مرتفعة للغاية
من 50 إلى 60	مخاطرة مرتفعة
من 60 إلى 70	مخاطرة متوسطة
من 70 إلى 80	مخاطرة متدنية
من 80 إلى ما فوق	مخاطرة متدنية للغاية

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

ب- مؤشر المخاطر التمويلية: وتهدف هذه المجموعة لتوفير أداة تساعد في الحكم على التزامات القطر الرسمية والتجارية والإئتمان التجاري، هذا ويوبخ في الجدول التالي المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية.

الجدول رقم (3-10): المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية

المكون الفرعي	إجمالي نقاط المخاطر	ملاحظة
الديون الخارجية لنسبة الناتج المحلي الإجمالي	10	نسبة 200% فمان فوق تعطي صفر، ونسبة صفر إلى 05% تعطي 10 نقاط
نسبة الديون	10	نسبة 85% فمان فوق تعطي صفر، ونسبة صفر إلى 05% تعطي 10 نقاط
الميزان التجاري كنسبة من الصددات	15	نسبة 120% فمان فوق تعطي صفر، وفائض نسبة 25% فما فوق تعطي 15 نقطة
الوسيلة الدولية الحافة كغطاء لشهور الاسترداد	05	أقل من ثنث شهر تعطي صفر، أكثر من 15 شهر تعطي 05 نقاط
استقرار سعر الصرف	10	تحدد حسب حالة التغير النسبية في سعر الصرف مقابل الدولار
إجمالي	50	/

المصدر مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 116.

يتم تقرير المخاطر التمويلية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

مدى مؤشر المخاطر السياسية	درجة المخاطر
من 0 إلى 25	مخاطرة مرتفعة للغاية
من 25 إلى 30	مخاطرة مرتفعة
من 30 إلى 35	مخاطرة متوسطة
من 35 إلى 40	مخاطرة متدنية
من 40 إلى ما فوق	مخاطرة متدنية للغاية

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

ج- مؤشر المخاطر الاقتصادية: تهدف هذه المجموعة التي تقسم أوجه القوة وأوجه الضعف في الحالة الاقتصادية السائدة لهذا واستخدمت النسبة الاقتصادية المتعارف عليها توخياً للمقارنة بين الدول، هذا تم تحويل مؤشر دخل الفرد لكل الأقطار التي تدخل في التحليل.

الجدول رقم (3-11): المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر الاقتصادية

المكون الفرعي	إجمالي نقاط المخاطر
دخل الفرد (نسبة من متوسط الأقطار)	05
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	10
معدل التضخم	10
فائض الميزانية	10
الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الخام	15
إجمالي	50

المصدر: المؤسسة العربية للضمان الاستثمار ومناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويتية، ص 127.
يتم تقديم المخاطر الاقتصادية وترتيب الدول على أساس بنفس طريقة ترتيب المخاطر التمويلية.

الفصل الثالث المؤسسات وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

خلاصة:

إنّ عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر ومجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار وصدور الأمر رقم: 03-01 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وبالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار، والدراسات التي أنجزت حول عوائق الاستثمار في الجزائر.

ومن خلال هاذ الفصل اظهرت انه بالرغم مما تتوفر الجزائر عليه من مقومات طبيعية، وبرغم التسهيلات والحوافز التي تضمنتها مختلف تشريعات الاستثمار في الجزائر، إلا أن درجة الجاذبية ومن ورائها حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي يبقى بعيدا عن الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني مما يفسر أن هناك عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية تقف وراء تواضع حصتها العالمية من الاستثمارات الأجنبية. تعتبر نوعية المؤسسات من بين العوامل المفسرة لعدم قدرة الجزائر على أن تكون من الوجهات المفضلة لمستثمر الأجنبي لحط الرحال بها، حيث أظهرت مختلف المؤشرات الدولية التي تقيس جودة البيئة المؤسسية أن أداء الجزائر جاء متواضعا جدا في اغلب هذه المؤشرات مما كان له اثر كبير على نظرة المستثمر الأجنبي للجزائر كوجهة ملائمة للاستثمار.

خاتمة

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر ظاهرة حديثة نسبيا، فقد أخذ في التطور المذهل خلال السنوات الأخيرة والذي ساهمت فيه موجة من العولمة والتقدم التكنولوجي، فأصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما في الدول النامية بشكل خاص، حيث تساقطت الحواجز امام تقدم الشركات المتعددة الجنسيات، وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتهدورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي.

لقد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تبينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها.

فعملت الجزائر على إيجاد وبحث المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التشريعات التي وضعتها من أجل تحقيق أهداف عديدة ومختلفة، حيث سمح الأمر رقم 01-03 لسنة 2001 ببعث تشريع جديد للاستثمار الذي ينص لأول مرة على مبدأ حرية الاستثمار والإطار الدولي لمعالجة الاستثمارات من خلال إبرام اتفاقيات ومعاهدات دولية لحماية الاستثمارات الأجنبية، هذه الجهود لم تكن كافية لإزاحة ومحو كل الآثار السلبية المميزة للاقتصاد الجزائري، حيث يمكن ملاحظة تباطؤ برنامج الخصخصة واصلاح القطاع العام والقطاع المالي والقطاع الجبائي وصعوبات تعترض نمو الاقتصاد الخاص، وبعد دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فاتضح أن الاقتصاد الجزائري يواجه العديد من المشاكل الاقتصادية بسبب اتباع العديد من السياسات الاقتصادية ومن أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة، مما أدى على الاسراع في عملية الاصلاح الاقتصادي وخاصة الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية التي أصبحت أحد أهم المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

إن القوة الملزمة لعقد الضمان، والتي تقتضي تعويض المستثمر المتضرر دونما وسائل أخرى، أو مطالبات قضائية، هي ما أعطت هذا العقد أهميته في استعادة الثقة في الدول المضيفة التي توافق على

إبرام عقد الضمان على اعتبار أنها تقبل بالتعويض والحلول، هذه الموافقة تعني فيما تعنيه ضمان عدم التعرض للاستثمار الأجنبي تحت طائلة التعويض.

إن عقد ضمان الاستثمار يؤدي دورين مهمين يتمثل الأول في التأمين المالي للمستثمر المؤمن له بحصوله على التعويض اللازم من طرف مؤسسة الضمان، أما الدور الثاني فيتمثل في توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة التي توافق على عقد الضمان، وبالتالي حصولها على الرساميل اللازمة لعملية التنمية.

إن الأهمية التي أولتها الدول للاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر متاح لتمويل التنمية دفعها للتنافس الشديد فيما بينها لجعل الاقتصاد أكثر جذبا من خلال العوامل المحفزة التي هي جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية الأهم في تقييم هذه العوامل باعتبار أن القائمين على هذه المؤشرات يحضون بثقة المستثمرين. فالعوامل المحفزة هي عوامل تخص الدول المضيفة في حين أن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تخص الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا للدور الإيجابي الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى التنمية الاقتصادية وعلى اقتصادات الدول المضيفة، قامت العديد من الدول بتحسين هياكلها المؤسسية خصوصا الدول النامية المعتمد اقتصادها على موارد محددة، ومن بينها الجزائر التي قامت لاعتماد على إستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب، ما يعود ويله إلى وجود خلل في البيئة المؤسسية، وهذا ما قاد إلى دراسة أثر مؤشرات النوعية المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

ولأجل تحقيق الدولة الجزائرية للهدف الذي تصبو إليه وهو إنعاش اقتصادها واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية إليها فاجتهدت السلطات على توفير المناخ الملائم للمستثمر الأجنبي بدلا من التمادي في منحه التسهيلات والإعفاءات.

بالرغم مما تتوفر الجزائر عليه من مقومات طبيعية ومؤشرات اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، وبرغم التسهيلات والحوافز التي تضمنتها مختلف تشريعات الاستثمار في الجزائر، إلا أن درجة الجاذبية ومن ورائها حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي يبقى بعيدا عن الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني مما يفسر أن هناك عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية تقف وراء تواضع حصتها العالمية من الاستثمارات

الأجنبية. تعتبر نوعية المؤسسات من بين العوامل المفسرة لعدم قدرة الجزائر على أن تكون من الوجهات المفضلة لمستثمر الأجنبي لحط الرحال بها، حيث أظهرت مختلف المؤشرات الدولية التي تقيس جودة البيئة المؤسسية أن أداء الجزائر جاء متواضعا جدا في اغلب هذه المؤشرات مما كان له اثر كبير على نظرة المستثمر الأجنبي للجزائر كوجهة ملائمة للاستثمار.

وعلى ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- ❖ ضرورة تسريع وتعميق الإصلاحات الهيكلية والعمل على تحسين المناخ الاستثماري. المزيد من إصلاح الأجهزة المصرفية في الدولة وتطوير أسواق الصرف.
- ❖ التعاون في مجال الطاقة الذي يعتبر من أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبالتالي ضرورة إنفتاح الشركات الوطنية والتعاون في مجال استغلال المشتقات البترولية.
- ❖ الإنفاق على البنية التحتية الأساسية وذلك بتوسيعها وتطويرها خدمة للاستثمار لأنه يعد من العوامل المسؤولة عن ضعف الإقبال عن الاستثمار.
- ❖ توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على كل أشكال البيروقراطية وكثرة الإجراءات وتسهيلها للمستثمرين الأجانب.
- ❖ توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية وذلك بمنح حوافز ضريبية لهذه القطاعات لتقليل من نسبة الواردات السلعية.
- ❖ تفعيل دور الهيئات المشرفة على تأطير عملية الاستثمار وذلك بتقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم والإشراف والمتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية وذلك بالوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها.
- ❖ تبني سياسة ترويجية مكثفة تعمل على تحسين صورة الجزائر أمام المستثمرين الأجانب عن طريق الندوات والمؤتمرات.

قائمة

المصادر

والمرجع

I- باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
2. جميل مُجَّد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
3. حازم الببلاوي المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية. تأليف صندوق النقد العربي، الاصلاح السياسي وإدارة الحكم. ابوظبي: صندوق النقد العربي. 2007.
4. دريد مُجَّد أحمد، "الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات"، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
5. رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة -دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، السعودية-"، دار النشر النهضة العربية، 2006.
6. رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، دار السلام للطباعة، مصر، 2002.
7. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة المصرية، مصر، 2007.
8. سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992
9. شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001
10. عبد السلام أبو القحن، "نظريات التداويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، 2001.
11. عبد السلام أبو القحن، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
12. علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
13. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد، الأردن،.
14. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999 .
15. عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر 2000 .

16. فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
17. ماجد أحمد عطا الله، "إدارة الاستثمار"، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2010.
18. مُجَّد السيد سعيد، "الشركات عابرة وقومية ومستقبل الظاهرة القومية"، عالم المعرفة، الكويت، 1986.
19. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -"، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
20. مفتاح عامر سيف النصر، الاستثمارات الأجنبية المعوقات والضمانات القانونية" دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2016.
21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. مناخ الاستثمار في الدول العربي . الكويت. 2016.
22. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نيسان (إبريل 2015)
23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نيسان (إبريل)
24. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت، 2002 .
25. ناصر عثمان محمد عثمان، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، دار النهضة العربية، ط 1 ، القاهرة، 2009 .
26. ناصر عثمان محمد عثمان، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية.
27. هشام خالد، عقد ضمان الاستثمار" القانون الواجب التطبيق عليه وتسوية المنازعات التي تثور بشأنه"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007 .
ثانيا: أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية:
28. بلقاسم مُجَّد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، جامعة وهران.

29. تزيير يوسف، الإطار القانوني لحرية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010-2011.
30. حديد علي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره على النمو الاقتصادي"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم، 2017-2018.
31. حرزي لونس، (2013)، "دور الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار"، مذكرة ماجستير في القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
32. سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2009-2010.
33. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
34. كاكي عبد الكريم، (2011)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية.
35. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.
36. كمال مرداوي، (2004/2003)، "الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة - حالة الجزائر" - ، رسالة دكتوراه، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر.
37. لعميري إيمان، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.
38. لقراف سامية، الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة -، 2010-2011.

39. مفتاح صليحة، "نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بالعباس، (2020/2019).

ثالثا: المقالات العلمية:

40. أمين الحواس، أحلام الهواري، "المؤسسات كمحدد رئيسي للأداء الاقتصادي للبلدان"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 08، جامعة تيارت مستغانم، 2017.

41. أمين الحواس، فاطمة الزهراء زرواط، "المؤسسات والنوم الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة تيارت مستغانم، 2015.

42. التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2016، ضمان الاستثمار ضمان الفرص، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مجموعة البنك الدولي.

43. ريجان الشريف، هيام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافس الاقتصاد الوطني - دراسة تحليلية-، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، جامعة الجزائر، 2013.

44. سبتي فوزي، زوين إيمان، "نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38 - 39، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

45. طالبي محمد، (2009)، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6.

46. عبد الحميد بوخاري، واقع المناخ للاستثمار في الدول العربية - دراسة تحليلية - ، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة (2012).

47. عصام الدين القصبي، التحكيم الدولي والحفاظ على التوازن الاقتصادي لعقود الاستثمار، المؤتمر السنوي السادس عشر (التحكيم التجاري الدولي)، جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية القانون.

48. لطفي محزومي وآخرون، "النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الفنية بالموارد" - دراسة قياسية للفترة 2000-2012-، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2016.

49. لطفي محزومي، عصام جواد، "التحليل القياسي للنوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي - دراسة لعينة من الدول العربية"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة الواد الجزائر، 2016.

50. مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي بعنوان اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، دورة تدريبية حول أساليب الخوصصة وتقنياتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.
51. ناجي بن حسين، "دور العوامل المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المناخ - إشارة حالة الجزائر"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطة، المجلد 29، العدد 02، 2009.
52. يوسف رشيد، (2005)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر.
- رابعا: الجرائد الرسمية:
53. مرسوم رئاسي رقم 345 - 95 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج. ر. العدد 66
54. مرسوم رئاسي رقم 345 - 95 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج. ر. العدد 66
55. مرسوم رئاسي رقم 345 - 95 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج. ر. العدد 66
56. مرسوم رئاسي رقم 345 - 95 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج. ر. العدد 66
57. المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المعدل و المتمم، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001. (ملغى).
58. المادة 26 من القانون رقم 16-09، مرجع سابق، و المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356، مؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيورها، ج ر العدد 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
59. المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356، مؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها و سيرها، ج ر عدد 64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
60. المادة 26 من قانون 16-09، مؤرخ في 06 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46، الصادر في 3 أوت 2016
61. مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه وسيره، ج ر العدد 64، الصادرة في 01 أكتوبر سنة 2006

62. القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963، جريدة رسمية عدد 53، 2 أوت 1963، ص774
63. الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، جريدة رسمية رقم 80 بـ 17 سبتمبر 1966، ص102.
64. المادة 14 من الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20/08/2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2001/08/22.
65. المادة رقم 7 من الأمر رقم 06-08، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2006/07/19، ص18.
66. دحماني سامية، (2001)، "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1988-1998"، الجزائر.
67. دستور 1996 معدل ومتمم، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج.ر. 1996، عد 76، صادر في 08 ديسمبر 1996
68. دستور 2016 معدل ومتمم لدستور 1996، مؤرخ بموجب القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر.، عد 14، صادر في 2016.
69. مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 64، صادر في 10 أكتوبر 1993 (ملغى).
70. أمر رقم 01-03، يتعلق بتطوير الاستثمار مؤرخ في 20 أوت 2001، ج.ر. عدد 52، صادر في 22 أوت 2001.
71. أمر رقم 10-01. مؤرخ في 26 أوت 2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج ر، عدد 49، صادر في 29 ديسمبر 2010
72. أمر رقم 11-16. مؤرخ في 18 ديسمبر 2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012، ج ر، عدد 72، صادر في 29 ديسمبر 2011
73. قانون رقم 11-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر، عدد 72، صادر في 31 ديسمبر 2015
74. مرسوم رئاسي رقم 90-319 مؤرخ في 5 أكتوبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية و الولايات المتحدة الأمريكية، ج.ر.، عدد 45 صادر سنة 1990.

75. مرسوم رئاسي رقم 91-354 مؤرخ في 5 أكتوبر 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق الجزائري مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي يتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات، ج، ر عدد 46، صادر سنة 1991.

76. مرسوم رئاسي رقم 90-420 مؤرخ في 22 ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المغربية لتشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، ج، ر، عدد 6، صادر سنة 1990.

77. أمر رقم 95-05 مؤرخ في 21 جانفي 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية المنشأة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ج ر عدد 07، صادر سنة 1995.

II- الكتب باللغة الأجنبية:

78. Acemoglu D, Robinson J, Johnson S .(2006). "Institutions as a fundamental cause of long-run growth". *Hand book of economic growth*.

79. Bruno Deffains, (2005).« Introduction le Droit comme Facteur de Développement Economique », *Mondes en Développement, Vol33(1), N129*.

80. CNUCD,(2003)," Conseil Du Commerce et Du Développement -Commission des Entreprises de la Facilitation de Commerce et du Développement- ", 8 session, Genève.

81. Dani Rodrik, Arvind Subramanian,(2003),op cit.

82. Ghazouani kamel,(2005). "L'ATTRACTION DES IDE EST UNE QUESTION D'ADAPTATION INSTITUTIONNELLE: Modèle théorique et estimations pour les régions PECO & MENA", *Revue Tunisienne d'Economie* .

83. Multilateral Investment Guarantee Agency, Assurer les investissements *Garantir les opportunités*, World Bank Group, WASHINGTON, USA, Mars 2012.

84. North DC, Thomas RP. (1973), "The rise of the western world: a new economic history". *Cambridge University Press, Cambridge*.

85. Tajul Ariffin Masron, & Hussin Abdullah, (2010),« Institutional Quality as a Determinant for FDI Inflows : Evidence From Asean », *World Journal of Management ,Vol2(3),University Ultra Malaysia*

III- مواقع الانترنت

1. صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مارس

2016، تاريخ الإطلاع 2018/10/23، رابط المقال :

<https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/imfwba.pdf>

2. www.droit7.bogspot.com.

3. مغازوي شلبي، المناطق الحرة فوائد وأضرار عرض المقال بتاريخ 04 ابريل 2001

www.islamonline.net

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة من 2001-2021، فرغم التدابير الكثيرة التي تبنتها السلطات العمومية لتعزيز بيئة ومناخ الأعمال في السنوات الأخيرة، فلا زال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف، حيث أن نوعية المؤسسات تلعب دورا أساسيا في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتعد محدد رئيسي لاتخاذ القرار لدى المستثمرين الأجانب، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى نتائج هامة أبرزها: أن الجزائر كغيرها من الدول النامية قد مرت بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي عمقت حاجتها للتمويل الخارجي للوصول إلى النمو الذاتي، إن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الخارجية بل يجب أن يعتمد على الموارد المحلية في المقام الأول مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد الخارجية تعمل كوسيلة مكملة وليست بديلة عن الموارد المحلية.

الكلمات المفتاحية: النوعية المؤسساتية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، الجزائر.

Résumé:

This study aims to analyze the impact of the quality of institutions on the attractiveness of foreign direct investment to Algeria during the period from 2001-2021, despite the many measures adopted by the public authorities to enhance the business environment and climate in recent years, the volume of foreign direct investment flows is still weak, as the quality of institutions It plays a key role in the attractiveness of foreign direct investment to Algeria and is a major determinant of decision-making for foreign investors, Through the study, we reached important results, the most important of which are:

Algeria, like other developing countries, has gone through many difficult economic and political conditions that deepened its need for external financing to reach self-growth. The financing of economic development cannot depend primarily and permanently on external resources, but must depend on domestic resources in the first place, bearing in mind that external resources act as a complement and not as a substitute for domestic resources.

Mots-clés : *institutional quality, foreign direct investment, investment climate, Algeria. .*